

Distr.: General  
29 March 2018  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

## الدورة السادسة والثلاثون

١١-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

البندان ٢ و ٥ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

هيئات وآليات حقوق الإنسان

## التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان\*\*

## تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس ٢/١٢. وفي التقرير، يسلط الأمين العام الضوء على آخر التطورات التي استجذت داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها فيما يتعلق بمسألة الأعمال الانتقامية. ويعرض الأنشطة التي يضطلع بها الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان بوصفه المسؤول الكبير عن قيادة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة أعمال التهيب والانتقام التي تستهدف من يسعى إلى التعاون أو يتعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها بشأن حقوق الإنسان. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات عن أعمال التهيب والانتقام المزعومة، بما في ذلك في إطار متابعة الحالات الواردة في التقرير السابق (A/HRC/33/19). وأرفقت بالتقرير أيضاً معلومات مفصلة أكثر عن حالات مختارة (انظر المرفق الأول). ويختتم الأمين العام التقرير بتوصيات تتعلق بمعالجة جميع هذه الحالات ومنعها.

\* استنسخت مرفقات هذا التقرير كما وردت.

\*\* قدّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المستجدات.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-04927(A)



\* 1 8 0 4 9 2 7 \*

## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	أولاً - مقدمة
٣	.....	ثانياً - التطورات المستجدة رداً على أعمال التهريب والانتقام
٥	.....	ثالثاً - ضمان إمكانية الوصول إلى الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان
٦	.....	رابعاً - المعلومات الواردة بشأن حالات التعرض للتهريب أو الانتقام بسبب التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان
٦	.....	ألف - تعليقات عامة
٧	.....	باء - ملخص الحالات
١٩	.....	خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

## Annexes

## Page

I.	Comprehensive information on alleged cases of intimidation or reprisal for cooperation with the United Nations on human rights.....	21
II.	Information on alleged cases included in the previous report .....	38

## أولاً - مقدمة

١ - أعرب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢/١٢، عن قلقه إزاء استمرار ورود تقارير عن أعمال التهريب والانتقام التي تستهدف أفراداً ومجموعات يسعون إلى التعاون أو تعاونوا مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان، وأعرب عن قلق بالغ إزاء خطورة الأعمال المبلغ عنها. وأدان المجلس كذلك جميع أعمال التهريب والانتقام التي ترتكبها حكومات وجهات فاعلة من غير الدول، ودعاني إلى أن أقدم إلى المجلس، في دورته الرابعة عشرة وكل عام بعد ذلك، تقريراً يتضمن تجميعاً وتحليلاً لأي معلومات قد تُتاح من جميع المصادر المناسبة عن أعمال الانتقام المزعومة فضلاً عن تقديم توصيات بشأن كيفية معالجة هذه المسألة. وهذا ثامن تقرير يُعدّ عملاً بالقرار ٢/١٢<sup>(١)</sup>.

## ثانياً - التطورات المستجدة رداً على أعمال التهريب والانتقام

٢ - من منطلق الشعور بالجزع إزاء ازدياد عدد الحالات المبلغ عنها بشأن التعرض للتهريب والانتقام بسبب التعاون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، عيّن الأمين العام السابق، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان بوصفه مسؤولاً كبيراً عن قيادة الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل معالجة مسألة أعمال التهريب والانتقام التي تستهدف من يتعاون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وعكس هذا القرار اعتراف المنظمة بأن هذه الأعمال غير مقبولة، وشدد على الحاجة إلى تعزيز العمل على نطاق المنظومة من أجل منعها والتصدي لها ومعالجتها. وتمثل معالجة أعمال الانتقام والتهريب أولويةً وواحدة من المسؤوليات الأساسية الملقة على عاتق المنظمة ككل.

٣ - وقد عالج مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في عدة مناسبات، مسألة الأعمال الانتقامية التي ينفذها مسؤولون حكوميون ضد من يتعاون مع الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان، وعالجها بصفة خاصة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في البيان الذي أدلى به أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والثلاثين. وأكد المفوض السامي أن الموظفين التابعين له والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات يعتمدون على أعضاء المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلى جانب العديد من الجهات الأخرى، في فهم الوضع واستقاء المعلومات. وشدد على أن إقدام الحكومة أو مسؤولين آخرين على تهريب الأفراد أو اعتقالهم أو إلحاق الضرر بهم فيه مسٌ بعنصر أساسي من العناصر التي يقوم عليها عمل الأمم المتحدة.

٤ - وأدلت عدة دول ومنظمات غير حكومية أيضاً ببيانات بشأن مسألة الأعمال الانتقامية؛ ففي ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧ على سبيل المثال، تكلم الفريق الأساسي المعني بمسألة الأعمال الانتقامية (أوروغواي وآيرلندا وغانا وفيجي وهنغاريا) باسم مجموعة من ٦٧ دولة، خلال الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، فأعرب عن قلقه العميق إزاء استمرار

(١) انظر A/HRC/14/19 و A/HRC/18/19 و A/HRC/21/18 و A/HRC/24/29 و A/HRC/27/38 و A/HRC/30/29 و A/HRC/33/19.

الأعمال الانتقامية، وحث جميع الدول على أن تمنع هذه الأعمال وتكف عن ارتكابها، ورحب بتعيين مسؤول كبير لقيادة جهود الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

٥- وأوصى رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان، خلال اجتماعهم السنوي في تموز/يوليه ٢٠١٦، بأن تنفذ جميع هيئات المعاهدات المبادئ التوجيهية المتعلقة بمكافحة أعمال التهريب أو الانتقام ("مبادئ سان خوسيه التوجيهية") (HRI/MC/2015/6) التي اعتمدت في اجتماعها عام ٢٠١٥ (انظر A/71/270). وحتى الآن، حظيت هذه المبادئ التوجيهية بتأييد ٨ هيئات معاهدات من أصل ١٠. وقد عينت هذه الهيئات مقررین متفرغين أو جهات تنسيق أو أفرقة عاملة معينين بمسألة أعمال الانتقام والتهريب لمواءمة مختلف النهج التي تتبعها هيئات المعاهدات واقتراح إجراءات.

٦- وفي إطار الرد المعزز الذي اعتمدته الإجراءات الخاصة في عام ٢٠١٥، عُيِّنَت، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كاتالينا ديفانداس أغيلار، منسقة في لجنة التنسيق التابعة للإجراءات الخاصة. وتضمن التقرير السنوي للإجراءات الخاصة لعام ٢٠١٧ فرعاً عن أعمال التهريب والانتقام، يشرح مختلف التدابير التي اتخذها المكلفون بولايات رداً على هذه الأعمال التي لوحظ أنها باتت تكتسي طابعاً يزداد حدة (A/HRC/34/34، الفصل الرابع). وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، أكدت رئيسة لجنة التنسيق، لدى تقديم التقرير السنوي للإجراءات الخاصة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والثلاثين، تفاني المكلفين بولايات في مكافحة الأعمال الانتقامية التي تستهدف من يتعاون معهم، وتقوض، على حد تأكيدها، قدرة الإجراءات الخاصة على الاضطلاع بعملها.

٧- وهناك مبادرات اتخذت أيضاً داخل منظومة الأمم المتحدة لزيادة الوعي بشأن هذه المسألة؛ فعلى سبيل المثال، أشارت المذكرة التوجيهية المتعلقة بحقوق الإنسان للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام ٢٠١٦، إشارة محددة إلى الدور الهام الذي تضطلع به المكاتب الميدانية في سياق معالجة أعمال الانتقام والتهريب. وشددت هذه المذكرة أيضاً على أن معالجة مخاطر تعرض الأفراد لأعمال الانتقام وحماية سلامتهم، يتطلب رداً منسقاً وموحداً من المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك عن طريق مناشدة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) عند الاقتضاء.

٨- وسعيًا إلى الاستفادة من العمل الذي تقوم به هذه الجهات الأخرى حالياً، يركز المسؤول الكبير المعين لقيادة الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم، في هذه المرحلة الأولى من عمله، على المجالات الثلاثة التالية: (أ) تعزيز التعاون الرفيع المستوى بشأن مسألة الأعمال الانتقامية، لأهداف منها منعها وضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة عند ارتكابها، ولا سيما في الحالات العاجلة؛ (ب) إيجاد رد أكثر شمولاً للعمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة على منع أعمال التهريب والانتقام ومعالجتها؛ و(ج) ضمان التعاون مع جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما الدول الأعضاء والمجتمع المدني، في مجال تعزيز الجهود التي تبذل بالفعل.

٩- وقد عالج الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان مع الحكومات المعنية أوضاعاً محددة وحالات فردية مع الدول الأعضاء في منظمات حكومية دولية وعن طريق الدبلوماسية الهادئة، باعتبار ذلك جانباً أساسياً من أنشطته. وشارك في ذلك مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن ولجنة بناء السلام فضلاً عن الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة. واستند الأمين العام المساعد إلى المعلومات التي وردت من شركاء الأمم المتحدة، وآليات حقوق الإنسان، والمجتمع

المدني، ووردت مباشرة من المتضررين، أفراداً وجماعات، فعرض حالات عاجلة محددة، وأنماطاً ثابتة من أعمال التهريب والانتقام، وأوضاعاً لم تسفر فيها الإجراءات المتخذة من الجهات الفاعلة الأخرى عن أي تغيير ملموس، وحوادث أخرى وقعت في المقر وأثناء الزيارات الميدانية.

١٠- وتواصل الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان أيضاً مع هيئات وآليات معنية بحقوق الإنسان، مثل رئيس مجلس حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة، وهيئات المعاهدات، وممثلين خاصين للأمين العام، ومنسقين مقيمين ومنسقين معنيين بحقوق الإنسان في جميع أقسام الأمانة العامة للأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وشرع في عملية مسح لآليات الرد الموجودة على صعيد كيانات الأمم المتحدة، وسيُسترد بها في وضع نظام أكثر شمولاً لتوثيق حالات التهريب والانتقام في جميع أنحاء المنظمة والتصدي لها.

١١- وضمناً لإبراز الجهود المضطلع بها بشأن أعمال التهريب والانتقام وأنشطة الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان في هذا الصدد، ولإتاحة إمكانية الاستفادة منها، أطلق موقع شبكي مخصص لهذا الغرض في حزيران/يونيه ٢٠١٧، يشير في جملة أمور إلى كيفية تقديم المعلومات إلى الهيئات ذات الصلة<sup>(٢)</sup>. وأطلقت الإجراءات الخاصة أيضاً الصفحة الخاصة بها بشأن هذه المسألة.

### ثالثاً- ضمان إمكانية الوصول إلى الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان

١٢- عرض الأمين العام السابق، في تقارير سابقة، دور اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، وهي اللجنة التي تنظر في الطلبات المقدمة للحصول على مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وحث اللجنة على تطبيق معايير تقييم المنظمات بطريقة عادلة وشفافة، بالنظر إلى أن منظمات المجتمع المدني تسهم إسهاماً لا غنى عنه في عمل الأمم المتحدة وفي بلوغ مقاصدها، وهو ما لن يتحقق إذا لم تتح لها إمكانية الوصول إلى مباني الأمم المتحدة حيث تعقد الاجتماعات الدولية ولم تكن قادرة على التعاون مباشرة مع آليات حقوق الإنسان. وقد عالج المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة هذه المسألة في رسالة موجهة إلى اللجنة مؤرخة نيسان/أبريل ٢٠١٧ (A/HRC/36/25، الفقرة ١٣، OTH 5/2017)، وعرضوا شواغل بشأن قرارات اللجنة المتعلقة باعتماد منظمات المجتمع المدني، وأساليب عملها بصفة عامة، وهو ما قد يؤدي، وفقاً للمكلفين بولايات، إلى الحيلولة دون وصول أعضاء المجتمع المدني إلى الأمم المتحدة، ويؤثر بالتالي على مشاركتهم. وأعربوا أيضاً عن قلقهم بوجه خاص إزاء التأجيل التعسفي للبت في طلبات الحصول على المركز الاستشاري المقدمة من المنظمات غير الحكومية، وهو ما قد يمنعها من التعاون مع هيئات الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان. وأشار رئيس اللجنة، في رده على ما عرض من شواغل، إلى أن الجلسات العلنية للجنة سُبُثت على شبكة الإنترنت. وأنا أرحب بهذه التطورات التي ستجعل عمل اللجنة أكثر شفافية، وأدعو اللجنة إلى تطبيق معايير تقييم المنظمات بطريقة عادلة وشفافة.

(٢) انظر الموقع الشبكي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، "أعمال التهريب والانتقام بسبب التعاون مع الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان" ([www.ohchr.org/EN/Issues/Reprisals/Pages/ReprisalsIndex.aspx](http://www.ohchr.org/EN/Issues/Reprisals/Pages/ReprisalsIndex.aspx)).

## رابعاً- المعلومات الواردة بشأن حالات التعرض للترهيب أو الانتقام بسبب التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان

### ألف- تعليقات عامة

١٣- يتضمن هذا التقرير حالات تستند إلى معلومات جُمعت في الفترة الممتدة من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧. ويتضمن أيضاً، وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان ٢/١٢ و ٢٤/٢٤، معلومات عن أعمال الترهيب أو الانتقام التي تستهدف من يلي:

- الأشخاص الذي يسعون إلى التعاون، أو تعاونوا، مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان، أو الذين أدلوا بشهادات أو بمعلومات لهذه الجهات؛
- الأشخاص الذين يستفيدون أو استفادوا من الإجراءات التي وُضعت برعاية الأمم المتحدة من أجل حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكل من قدّم إليهم مساعدة قانونية أو مساعدة أخرى لهذا الغرض؛
- الأشخاص الذين يقدمون، أو قدّموا، بلاغات في إطار الإجراءات الموضوعية بموجب صكوك حقوق الإنسان وكل من قدم إليهم مساعدة قانونية أو مساعدة أخرى لهذا الغرض؛
- الأشخاص الذين تربطهم صلة قرابة بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو بكل من قدم للضحايا مساعدة قانونية أو مساعدة أخرى.

١٤- وقد جرى التحقق من المعلومات التي وردت والتأكد، قدر الإمكان، من صحتها استناداً إلى مصادر أولية ومصادر أخرى. وترد الإشارة إلى مختلف منشورات الأمم المتحدة التي نشرت فيها أول مرة الحالات المدرجة في هذا التقرير. وأدرجت في التقرير أيضاً، الردود التي قدمتها الحكومات، إما كتابة أو شفويًا، حتى تاريخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، خلال دورات هيئات وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبذلت جهوداً أيضاً لمتابعة الحالات المدرجة في تقرير الأمين العام السابق (انظر المرفق الثاني).

١٥- وليس الغرض من هذا التقرير تقديم قائمة شاملة بالحالات. وقد تُقيّد بصراحة، في إعدادده، بمبدأ "عدم الإضرار" والحصول على موافقة الضحايا المرعومين على ذكر أسمائهم، وأجري تقييم للمخاطر فيما يتعلق بكل حالة وردت واعتُبرت موثوقة. ونتيجة لذلك، تقرر عدم إدراج الحالات التي ارتبتي أنها تعرض أمن ورفاه الأفراد المعنيين أو أفراد أسرهم لمخاطر عالية. وعلاوة على ذلك، عولج عدد من الحالات المعروضة علي في إطار السرية وقد لا يرد ذكرها في التقرير.

١٦- وخلال الفترة قيد الاستعراض، تعرض أفراد ومجموعات يرغبون في التعاون مع منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لأعمال ترهيب وانتقام بسبب تعاونهم مع طائفة واسعة من الهيئات والعمليات والجهات الفاعلة. وقد وردتني معلومات عن تهديدات أو أعمال ترهيب أو انتقام استهدفت أشخاصاً تعاونوا مع مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات وآلية الاستعراض الدوري الشامل بشأن قضايا حقوق الإنسان. ولم يفلت من هذا الجزء الأشخاص الذين أقاموا اتصالات مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان أو مع العناصر

المعنية بحقوق الإنسان في بعثات السلام، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتكبد آخرون أيضاً عواقب وخيمة بسبب محاولتهم السفر وتقديم تقارير أثناء دورات منظمة العمل الدولية أو اجتماعات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كوبنهاغن. وتلقت بعض الجهات الفاعلة تهديدات، منها تهديدات بالقتل في حالات معينة، لمجرد مشاركتها في برامج تدريبية نظمتها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

١٧- وتولى معالجة بعض الادعاءات المتعلقة بالأعمال الانتقامية كلٌّ من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ورئيس مجلس حقوق الإنسان والمكاتب الميدانية التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثات حفظ السلام. وعقد الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان، بوصفه المسؤول الكبير عن قيادة جهود الرد على الأعمال الانتقامية، اجتماعات مع ممثلي الدول ووجه رسائل إلى الحكومات بشأن حالات تتعلق إما بتعرض الأفراد الذين يتعاونون مع المكاتب الميدانية للمفوضية في مجال حقوق الإنسان لتهديدات من السلطات المحلية بسبب أنشطتهم؛ أو بشأن مشاريع قوانين تحد من إمكانية التعاون مع المنظمات الأجنبية من دون الحصول على إذن مسبق؛ أو بشأن حالات تتعلق بأفراد منعوا من التعاون مع آليات حقوق الإنسان؛ أو بإلغاء الأمم المتحدة اعتماد أحد المدافعين عن حقوق الإنسان؛ أو بالتعرض لأعمال انتقامية بسبب التعاون مع العناصر المعنية بحقوق الإنسان في بعثات السلام.

١٨- وبذل الرئيس السابقان لمجلس حقوق الإنسان بدورهما مساعي حميدة في سبيل معالجة ادعاءات تتعلق بتعرض من تعاونوا مع المجلس لأعمال تهريب وانتقام مثل منع السفر أو تهريب البعثات الدائمة لممثلي المجتمع المدني أو حملات التشهير أو التهديد الإعلامية أو المضايقة أو الاعتقال التعسفي أو المحاكمة على إثر التعاون مع المجلس وآلياته، وشملت مساعيها معالجة هذه الادعاءات مباشرة مع الممثلين الدبلوماسيين لستة بلدان. ويساعد هذا التحرك على لفت الأنظار أكثر إلى هذه الحالات، ويشجع الحكومات على اعتماد إجراءات إيجابية.

## باء- ملخص الحالات

١٩- يمكن الاطلاع، في المرفق الأول، على معلومات إضافية عن الحالات التي يرد بيانها أدناه.

### ١- الجزائر

٢٠- في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، عرض بعض المكلفين بولايات شواغل على حكومة الجزائر بشأن ادعاءات تتعلق بارتكاب أعمال انتقامية ضد رفيق بلعمرانية، وهو عضو مؤسس في جمعية أبناء المختفين قسراً في الجزائر، المشعل، بسبب إعدامه، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، على نشر قرار أصدرته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن إعدام والده بإجراءات موجزة في عام ١٩٩٥ (انظر A/HRC/36/25، الفقرة ١٣، DZA 2/2017).

## ٢- البحرين

٢١- في ضوء الاتجاه المستمر للتشدد في مضايقة وترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان، ومنع أفراد بعينهم من السفر واعتقال أفراد مستهدفين واحتجازهم وإساءة معاملتهم، فضلاً عن وجود حالة خاصة تتعلق بالتعرض للاعتداء الجنسي والتعذيب على سبيل الانتقام، تولى مكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ورئيس مجلس حقوق الإنسان معالجة هذه الادعاءات، وأجروا اتصالات مع حكومة البحرين بشأن هذه الحالات. وعالج الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، كتابياً، الادعاءات المتعلقة بهذه الحالات مع الحكومة. وأعربت الإجراءات الخاصة عن قلقها إزاء البطش المنظم بأعضاء المجتمع المدني مؤكدة أن السلطات لجأت إلى اتخاذ تدابير مشددة لقمع أصحاب الرأي المعارض، بما في ذلك الانتقام من الأشخاص بسبب التعاون مع الأمم المتحدة، ولا سيما مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان (انظر A/HRC/34/75، الفقرة ١٠، BHR 4/2016 و BHR 7/2016).

٢٢- وتلقت الإجراءات الخاصة عدة ادعاءات تتعلق بقرارات منع سفر زعم أنها صدرت في حق مدافعين عن حقوق الإنسان بسبب تعاوّنهم مع الأمم المتحدة وآلية حقوق الإنسان التابعة لها، بما في ذلك التعاون مع مجلس حقوق الإنسان ومع مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الثانية والعشرين، أو في إطار حلقات عمل بشأن حقوق الإنسان.

٢٣- وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أعرب المتحدث باسم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن قلقه العميق إزاء تعرض نبيل رجب، الذي شارك في تأسيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، للاعتقال في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بتهمة "نشر أنباء كاذبة وترويج شائعات عن الوضع الداخلي في محاولة لتشويه سمعة البحرين". وهو ممنوع من السفر منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ على الأقل. وأعرب المفوض السامي عن قلقه لوجود علاقة بين اتخاذ هذه الإجراءات وما تلاها في حق السيد رجب وتعاونه مع مجلس حقوق الإنسان.

## ٣- بوروندي

٢٤- اتخذت لجنة مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة إجراءات بشأن ادعاءات تتعلق بارتكاب أعمال انتقامية في حق ممثلي منظمات غير حكومية بوروندية بعثت بتقارير وشاركت في الدورة التي عقدتها اللجنة واستعرضت خلالها الحالة السائدة في بوروندي. ويزاول أربعة من ممثلي هذه المنظمات مهنة المحاماة، تعرض ثلاثة منهم لاحقاً لشطب عضويتهم في نقابة المحامين وأوقف رابعهم عن العمل لمدة سنة واحدة بناء على طلب المدعي العام في بوجمبورا. وأعربت اللجنة عن قلقها لأن طلب المدعي العام يعزى إلى تعاون هؤلاء الأعضاء في المجتمع المدني معها. وقد أجرت اللجنة اتصالات مع الحكومة بشأن هذه المسألة (انظر CAT/C/BDI/CO/2/Add.1).

٢٥- وعرض الخبراء الذين يجرون التحقيق المستقل بشأن بوروندي، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان د-٢٣/١، في تقريرهم أيضاً (A/HRC/33/37)، شواغل لأن الأفراد الذين تعاونوا مع المحققين أو أبدوا رغبتهم في ذلك مهددون بالتعرض لأعمال انتقامية، وأشاروا إلى أن عملية التحقيق اعترضتها عدة تحديات، بما في ذلك تعذر القيام بزيارتين من الزيارات الأربع المقررة. وأشاروا أيضاً إلى خشية بعض الضحايا والشهود من الأعمال الانتقامية. وشدد الخبراء في توصياتهم على ضرورة أن تتوقف الحكومة فوراً عن الانتقام من الأفراد الذين تعاونوا مع الخبراء وسائر آليات ومنظمات حقوق الإنسان، وعن تهديدهم.



٢٦- وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧، قدمت رئيسة لجنة التحقيق المعنية ببوروندي إحاطة إلى مجلس حقوق الإنسان، وذكرت أن اللجنة وردتها معلومات من عدد كبير من البورونديين المنفيين الذين أبدوا خوفهم من تقديم إفادات خشية التعرض للانتقام. وأشارت الرئيسة في هذه الإحاطة إلى أن المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين ما زالوا يعملون في البلد، واجهوا بدورهم صعوبة في جمع شهادات من الضحايا داخل البلد بسبب خوفهم من تعريض أنفسهم وتعريض الضحايا لخطر الانتقام.

٢٧- وفي آذار/مارس ٢٠١٧، أبلغ الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان لجنة بناء السلام وأعضاء مجلس الأمن بادعاءات تتعلق بارتكاب أعمال انتقامية في حق الأشخاص الذين تعاونوا أو سعوا إلى التعاون مع الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية حقوق الإنسان في بوجمبورا.

#### ٤- الصين

٢٨- خلال عام ٢٠١٦، وردت المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عدة ادعاءات تتعلق بتعرض أفراد لأعمال تعزى إلى اجتماعات عقدت مع المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان أثناء زيارته الصين في آب/أغسطس ٢٠١٦، فأتخذوا إجراءات وأجروا اتصالات مع الحكومة (انظر A/HRC/34/75، الفقرة ١٠، CHN 9/2016 و CHN 13/2016).

٢٩- وفي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧، كان الناشط في مجال حقوق الإنسان وعضو منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة، دلكون عيسى، يشارك في المنتدى الدائم المعني بحقوق الشعوب الأصلية الذي يعقد سنوياً في مقر الأمم المتحدة وأُخرج مخفوراً من مبنى المنظمة في انتظار إجراء مزيد من التدقيق بعد أن وردت معلومات من ممثلي الصين تشير إلى "أسباب أمنية" مزعومة. ونتيجة لذلك، لم يتمكن السيد عيسى من استئناف مشاركته في المنتدى.

#### ٥- كوبا

٣٠- في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، عرض بعض المكلفين بولايات على حكومة كوبا ادعاءات تتعلق بمضايقة مدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء في مركز كوباليكس للمعلومات القانونية والانتقام منهم بسبب تعاونهم مع الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان (انظر A/HRC/34/75، الفقرة ١٠، CUB 3/2016). وهي ادعاءات تعزى أساساً إلى تعاون محامين مع مجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة وآلية الاستعراض الدوري الشامل، واعتراض موظفو الهجرة طريقهم واستجوبهم في المطار وضايقوهم. وعلاوة على ذلك، دوهمت المكاتب التابعة لمركز كوباليكس في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

#### ٦- مصر

٣١- اتخذ المكلفون بولايات إجراءات بشأن الادعاءات المتعلقة بتعرض المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يسعون إلى المشاركة في اجتماعات حقوق الإنسان لأعمال انتقامية تجسدت في منعهم من السفر (انظر A/HRC/34/75، الفقرة ١٠، EGY 15/2016)<sup>(٣)</sup>. وتعزى بعض هذه

(٣) انظر أيضاً، مفوضية حقوق الإنسان، "Egypts steps up travel bans on rights defenders with 'chilling effect', UN expert warns"، نشرة صحفية، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

الادعاءات إلى المشاركة في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي تدريب بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وطرح المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان ادعاءات تتعلق بارتكاب أعمال انتقامية في حق أعضاء المجتمع المدني تجسدت في اللجوء إلى تجميد الأصول، (A/HRC/34/52/Add.1، الفقرة ٦٦٢). ويزعم موظفو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وأفراد أسرهم أنهم استهدفوا بسبب تعاونهم مع آلية الاستعراض الدوري الشامل وعقدتهم اجتماعات مع ممثلي الأمم المتحدة.

٣٢- وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، عرض ثلاثة من المكلفين بولايات شواغل على حكومة مصر بشأن مشروع قانون يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك حكم يحد من إمكانية التعاون مع المنظمات الأجنبية دون الحصول على إذن مسبق (انظر A/HRC/34/75، الفقرة ١٠، EGY 14/2016). وأعرب الخبراء عن قلقهم لأن مشروع القانون يفرض قيوداً صارمة على منظمات المجتمع المدني ويمس بممارسة الحق في حرية التعبير وفي حرية تكوين الجمعيات. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، عاجل الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان مع الحكومة شواغل تتعلق بالآثار المترتبة عن التشريعات المقترحة وعرض عليها حالات فردية.

٣٣- وفي ٣ أيار/مايو ٢٠١٧، أعرب أربعة من المكلفين بولايات عن قلقهم إزاء تعرض الدكتور أحمد شوقي عبد الستار محمد عماشة للاختطاف والاحتجاز والتعذيب وسوء المعاملة، انتقاماً منه، بحسب ما ذكر، على أنشطته في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. وشملت تلك الأنشطة توثيق حالات الاختفاء القسري لفائدة الإجراءات الخاصة (انظر A/HRC/36/25، الفقرة ١٣، EGY 5/2017).

## ٧- إريتريا

٣٤- أكدت لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا، في التقرير النهائي الذي قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠١٦، النتائج التي خلصت إليها ومفادها أن حماية الشهود والضحايا لا يزال يعد من الشواغل الرئيسية التي تساور اللجنة أثناء اضطلاعها بولايتها، وأن جُلَّ الضحايا والشهود الذين تحدثوا إلى اللجنة يخشون التعرض، هم أو أسرهم في إريتريا، لأعمال انتقامية على أيدي السلطات الإريترية (A/HRC/32/47، الفقرة ٨) وفي هذا السياق، أعربت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في إريتريا من جديد، في البيان الذي أدلت به أمام الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، عن التزامها بمعالجة موضوع الأعمال الانتقامية التي استهدفت من تعاون مع اللجنة أو مع ولايتها، وبضمان متابعة الآليات ذات الصلة لهذا الموضوع كما ينبغي. وقد شجع مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٣٥/٣٥، الدول التي يقيم فيها شهود على حماية من تعاون مع لجنة التحقيق والمقررة الخاصة من الأعمال الانتقامية.

## ٨- هندوراس

٣٥- في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وردت تقارير تفيد باختراق حسابات البريد الإلكتروني التابعة لرابطة المواطنة التشاركية، وهي منظمة غير حكومية. وفي ٢ آذار/مارس ٢٠١٧، احتُجزت المنسقة العامة للرابطة، هدمي كاسترو، في مطار تيغوسيغالبا لفترة وجيزة، وكانت حينها تتأهب للصعود إلى الطائرة المتجهة إلى جنيف للمشاركة في الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان. وقيل إن السيدة كاسترو استُجوبت بشأن أنشطتها المزمعة في جنيف وشكاوى

حقوق الإنسان التي تنوي تقديمها. وتعرضت أيضاً لأعمال تهريب إضافية في نيسان/أبريل وأيار/مايو، حيث شُقت إطارات سيارتها مرةً واعُتدي عليها أثناء مشاركتها في مظاهرة احتجاج على إحدى شركات التعدين مرةً أخرى. وردَّ المكلفون بولايات باتخاذ إجراءات بشأن هذه الادعاءات، وأجروا اتصالات مع الحكومة في هذا الصدد. وعالج الأمين العام المساعد أيضاً عدداً من الحالات مع الحكومة.

#### ٩- الهند

٣٦- وردت ادعاءات تتعلق بارتكاب أعمال تهريب وانتقام ضد خرام برويز بسبب تعاونه مع مجلس حقوق الإنسان، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي وآلية الاستعراض الدوري الشامل. وزعم أن هذه الأعمال الانتقامية تجسدت في منعه من السفر واعتقاله واحتجازه تعسفياً. واتخذ المكلفون بولايات إجراءات بشأن هذه الادعاءات، وأجروا اتصالات مع حكومة الهند في هذا الصدد (A/HRC/34/75، الفقرة ١٠، IND 7/2016 و IND 9/2016).

#### ١٠- إيران (جمهورية - الإسلامية)

٣٧- أكدت نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في سياق عرضها تقرير الأمين العام بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية على مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٧ (A/HRC/34/40)، أنه قد أُبلغ عن أعمال انتقامية تعرض لها الأفراد الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان أو يجرّون اتصالات معها. وشدد هذا التقرير على أن الادعاءات المتعلقة بارتكاب أعمال انتقامية في حق هؤلاء الأفراد لا تزال تمثل مصدر قلق بالغ؛ وأشار بصفة خاصة إلى بيان صحفي صدر عن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، حثوا فيه حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية على وضع حد للمضايقات التي تمارسها ضد رحلي رحيمي بور. وأشار المكلفون بولايات على وجه الخصوص إلى أن السيدة رحيمي بور هي شقيقة حسين رحيمي بور، الذي ينظر الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في قضيته، وإلى تعرض السيدة رحيمي بور لمضايقات مستمرة، بما في ذلك وقائع خضوعها للاستجواب مراراً في آب/أغسطس ٢٠١٦ أمام السلطات المختصة بشأن الشكوى التي أرسلت إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (انظر A/HRC/34/75، الفقرة ١٠، و IRN 23/2016 و IRN 29/201؛ و A/HRC/35/44، الفقرة ١٢، IRN 3/2017).

#### ١١- إسرائيل

٣٨- سلط المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ الضوء، في تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والثلاثين (A/HRC/34/70)، على وجود بيئة شرسة لا تفتأ تزداد حدة يعاني منها المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعنون بالقضايا المتصلة بالأرض الفلسطينية المحتلة، بمن في ذلك أولئك الذين يتناولون قضايا في محافل الأمم المتحدة. وأفاد المقرر الخاص بأن مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى أدانوا علناً المدير العام لمنظمة "بتسيلم"، حجاجي إلعاد، عقب إدلائه، هو ولارا فريدمان من منظمة "أمريكيون من أجل السلام الآن"، بإفادة أمام مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛ ودعا أحد الأعضاء في البرلمان إلى تجريده من الجنسية. وكان السيد إلعاد قد حُدّر من التوسع

في بناء المستوطنات وتدهور حالة حقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة (A/HRC/34/70، الفقرة ٤٧).

٣٩- وتلا التقرير المذكور أعلاه صدور بيان صحفي مشترك في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ عن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو البيان الذي أعربا فيه عن قلقهما إزاء تعرض ناشطين في مجال حقوق الإنسان يعملون في الأرض الفلسطينية المحتلة لمضايقات وتهديدات في سياق السعي إلى تعزيز المساءلة والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية<sup>(٤)</sup>. فقد أفيد بأن ندى كيسوانسون، وهي محامية مناصرة لحقوق الإنسان تعمل في لاهاي حيث تمثل منظمة "الحق" التي توثق انتهاكات حقوق الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة بصرف النظر عن هوية الجاني، تلقت تهديدات بالقتل ونسبت إليها اتهامات ذات صلة بعملها أمام المحكمة الجنائية الدولية (انظر، A/HRC/34/70، الفقرة ٤٤).

## ١٢- موريتانيا

٤٠- في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أعرب سبعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن شواغل بشأن ارتكاب انتهاكات جسيمة للعملية القضائية في موريتانيا، بما في ذلك ادعاءات تتعلق بتعذيب ١٣ عضواً في "مبادرة انبعاث الحركة الانعاقية" عقب اعتقالهم واحتجازهم تعسفياً وإصدار أحكام بالسجن في حقهم. وأعرب المكلفون بولايات أيضاً عن شواغل بشأن احتمال وجود صلة بين هذه الأعمال وتعاون أعضاء المبادرة مع المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان خلال زيارته البلد (A/HRC/34/75، الفقرة ١٠، MRT 2/2016).

## ١٣- المكسيك

٤١- في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٥، خلصت لجنة مناهضة التعذيب، في قضية راميريز وآخرون ضد المكسيك، إلى وقوع انتهاك للمواد ١ و٢(١) و١٥-١٢ و٢٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (انظر CAT/C/55/D/500/2012). وفي ١٩ أيار/مايو و١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ادعى المشتكون أن السلطات مارست في حقهم أعمال تهريب ومضايقات بسبب القرار الذي اتخذته اللجنة. ويزعم أن هذه الأعمال تجسدت في شن حملة ضد المشتكين هدفها وصمهم بالإجرام ومعاودة إيذائهم. وقد أحالت اللجنة رسالة صاحب الشكوى إلى الدولة الطرف لإبداء ملاحظات (انظر CAT/C/59/3، الفقرات ٢٣-٢٤).

## ١٤- المغرب

٤٢- في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٦، خلصت لجنة مناهضة التعذيب، في قضية عبد الرحمن الحاج علي ضد المغرب، إلى أن تسليم عبد الرحمن الحاج علي سيشكل خرقاً للمادة ٣ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (انظر CAT/C/58/D/682/2015). وقد تعرض صاحب الشكوى، وهو مواطن سوري مسجل لدى

(٤) مفوضية حقوق الإنسان، "الناشطون في مجال حقوق الإنسان يرزحون تحت ضغط متنامي في الأراضي الفلسطينية المحتلة - خبراء الأمم المتحدة" نشرة صحفية، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومن ملتمسي اللجوء في المغرب، للاحتجاز في المغرب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بناء على طلب مقدم من المملكة العربية السعودية بتسليمه بتهمة "خيانة الأمانة" في إطار علاقات تجارية أقامها في الرياض سابقاً. وحين أصدرت اللجنة هذا القرار، كان قد مر على احتجاز عبد الرحمن الحاج علي بانتظار تسليمه عامان تقريباً، وهو ما يتجاوز كثيراً مدة الحبس الاحتياطي المحددة في المغرب في ٦٠ يوماً. ووفقاً للمعلومات التي وردت للجنة، فإن تمديد فترة احتجازه تعزى، بحسب ما ذكر، إلى الشكوى التي قدمت إلى اللجنة بالنيابة عنه في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥. وفي ضوء خطورة ادعاءات صاحب الشكوى، طلب كل من مقرر اللجنة الخاص المعني بالأعمال الانتقامية ومقررها الخاص المعني بالمتابعة، إلى الدولة الطرف، في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧، أن تعجل بتقديم توضيحات إلى اللجنة بشأن حالة صاحب الشكوى بحلول يوم ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧.

## ١٥ - ميانمار

٤٣ - وردت المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ادعاءات تتعلق بارتكاب أعمال تهريب وانتقام في حق الأفراد الذين تعاونوا مع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار خلال زيارتها إلى البلد. وقد أجرى المكلفون بولايات اتصالات مع الحكومة بشأن هذه المسألة (انظر A/HRC/34/75، الفقرة ١٠، MMR 2/2016). ويزعم على سبيل المثال، أن اعتقال واحتجاز خين ميو هتون، وهو ناشط سياسي وبيئي، يعزى إلى تعاونه مع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار التي قابلها خلال زيارتها البلد في حزيران/يونيه ٢٠١٦ قبيل تعرضه للاحتجاز. وكان السيد هتون، وهو أيضاً من المسؤولين في حزب تحرير أراكان، قد أصدر بياناً كتابياً انتقد فيه تأثير الأعمال العسكرية التي تنفذها الدولة على المدنيين في ولاية راخين في إطار النزاع التي تشهده المنطقة.

٤٤ - وتناولت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار هذه المسألة أيضاً في بيان نهاية البعثة الذي أصدرته في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦، وفي نشرة صحفية صادرة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧<sup>(٥)</sup>. وأكدت من جديد وجوب أن تكفل حكومة ميانمار سلامة جميع من تحدثت إليهم وأن تضمن عدم تعرضهم لأية أعمال انتقامية، بما في ذلك توجيه تهديدات لهم أو مضايقتهم أو معاقبتهم أو اتخاذ إجراءات قضائية في حقهم. وعالج الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان هذه الادعاءات مع الحكومة.

٤٥ - وبعد ورود تقارير عن ارتكاب أعمال انتقامية في حق الأشخاص الذين يتعاونون مع مختلف كيانات الأمم المتحدة، أكد مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٢/٣٤ بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، أنه لا ينبغي أن يتعرض أحد لأعمال انتقام أو للرصد أو المراقبة أو التهديد أو المضايقة أو التهريب بسبب تعاونه مع الإجراءات الخاصة، بمن في ذلك المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار ومنظمة الأمم المتحدة. ودعا المجلس الحكومة إلى اتخاذ التدابير الملائمة لمنع هذه الأعمال ومكافحة

(٥) مفوضية حقوق الإنسان، "UN human rights expert concerned about reprisals during recent visit to Myanmar"، نشرة صحفية، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

الإفلات من العقاب بإجراء تحقيقات عاجلة وفعالة في جميع ادعاءات التهريب والانتقام من أجل تقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة وإتاحة سبل انتصاف مناسبة للضحايا.

#### ١٦- عمان

٤٦- في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أعرب خمسة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن شواغل بشأن مزاعم عن الاعتقال والاحتجاز التعسفيين لسعيد علي سعيد جداد، وهو مدافع عن حقوق الإنسان، وصحفي ومدون، بسبب أنشطته في مجال حقوق الإنسان، ومزاعم عن استمرار أعمال الانتقام منه على تعاونه مع المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات خلال زيارته عمان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وبسبب تعاون السيد جداد مع منظمات دولية (انظر A/HRC/34/75، الفقرة ١٠، OMN 1/2016). وفي رسالة مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، قدمت حكومة عمان رداً بشأن الشواغل التي أعرب عنها وأبلغت المكلفين بولايات بأن النداء الذي وجهوه أفضى إلى إعادة النظر في قضية السيد جداد، وبأنه قد أُخلي سبيله في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٦.

#### ١٧- باكستان

٤٧- في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، كان من المقرر أن تقدم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في باكستان إحاطة إلى لجنة مناهضة التعذيب خلال دورتها الستين، في أعقاب تقديم تقرير بديل إلى هذه الأخيرة. وقد رُفض طلب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في باكستان الحصول على إذن السفر إلى جنيف على أساس أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ليست "مكلفة بالتحاور مع اللجنة التابعة للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة". وتمكن ممثلو اللجنة في نهاية المطاف من المشاركة في اجتماع خاص عقد مع لجنة مناهضة التعذيب عن طريق الاتصال بالفيديو في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وأشارت لجنة مناهضة التعذيب في ملاحظاتها الختامية، إلى قلقها الشديد لأن رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في باكستان لم يحصل على التصريح، الذي قيل إن الحصول عليه ضروري لكي تتمكن اللجنة من السفر للمشاركة في اجتماع خاص مع لجنة مناهضة التعذيب (CAT/C/PAK/CO/، الفقرة ٢٠).

#### ١٨- رواندا

٤٨- اتخذ المكلفون بولايات إجراءات رداً على الادعاءات المتعلقة بارتكاب أعمال تهريب وانتقام في حق المدافعين عن حقوق الإنسان، إيبيماك كوكوو وروبرت موغابي، بسبب تعاونهما مع آلية الاستعراض الدوري الشامل ومجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة. ووجه الانتباه أيضاً في هذه الادعاءات إلى إعلان السيد كوكوو شخصاً غير مرغوب فيه في رواندا وطرده من البلد في وقت لاحق، وإلى محاولة اختطاف السيد موغابي وخضوعه لجلسات استجواب مكثفة يومياً (انظر A/HRC/34/75، الفقرة ١٠، RWA 1/2016، وA/HRC/35/4، الفقرة ١٢، RWA 1/2017). وقد أجرى المكلفون بولايات اتصالات مع حكومة رواندا بشأن هاتين الحالتين.

## ١٩ - المملكة العربية السعودية

٤٩ - اتخذ المكلفون بولايات إجراءات بشأن قضية عيسى الحامد، وهو مدافع عن حقوق الإنسان وعضو في جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، الذي حكم عليه بالسجن ١١ سنة ومنعه من السفر بعد ذلك لمدة مماثلة ودفع غرامة قدرها ١٠٠ ٠٠٠ ريال. وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة قد أصدرت، في الأصل، حكماً بالسجن لمدة تسع سنوات في حق عيسى الحامد بتهمة "التواصل مع منظمات دولية من أجل الإساءة إلى سمعة الدولة"، في جملة تهم أخرى. وترى الإجراءات الخاصة، أن هذه التهمة تشكل أيضاً، على ما يبدو، عملاً انتقامياً يعزى إلى تعاونه مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان. وزادت محكمة الاستئناف مدة الحكم الصادر في حقه سنتين بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقد أجرى المكلفون بولايات اتصالات مع حكومة المملكة العربية السعودية بشأن هذه الحالة (انظر A/HRC/35/44، الفقرة ١٢، SAU 8/2016).

## ٢٠ - جنوب السودان

٥٠ - أشار الأمين العام في التقرير الخاص عن استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2016/951)، إلى أن موظفي الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان يعانون من محدودية فرص الوصول إلى المناطق للتثبت من المعلومات أو استجواب الشهود والضحايا لأسباب عديدة، من بينها القيود التي تفرضها السلطات الحكومية، والاعتبارات الأمنية للموظفين، وتزايد تهديدات الانتقام المهددة بالشهود والضحايا ومصادر المعلومات، الأمر الذي يستلزم كفالة حمايتهم.

٥١ - وقد قابل الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، خلال زيارته جنوب السودان في شباط/فبراير ٢٠١٧، عدداً من المسؤولين في السلطات الحكومية، بمن في ذلك الوزراء ورؤساء الأجهزة الأمنية، وشدد أمامهم على أن ثمة حاجة ماسة إلى تجنب ارتكاب أعمال انتقامية وممارسة التهديد في حق المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تعاونوا مع الأمم المتحدة. وعالج الأمين العام المساعد حالات محددة لأفراد يتعاونون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومع الكيانات التابعة للأمم المتحدة في الخارج، بما في ذلك الحالات التي أُجبر فيها الأفراد على مغادرة جنوب السودان بسبب تعرضهم للترهيب والتهديدات. وفي هذا الصدد، لفت الانتباه إلى حادثة محددة، وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وتعرض فيها مدافعون عن حقوق الإنسان للتهديد عقب اجتماعهم مع أعضاء في مجلس الأمن خلال زيارتهم جنوب السودان. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، عالج أيضاً الوضع المتعلق بالأعمال الانتقامية في كتاب موجه إلى حكومة جنوب السودان<sup>(٦)</sup>.

## ٢١ - سري لانكا

٥٢ - أكد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في الكلمة التي ألقاها أمام مجلس حقوق الإنسان، في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧، أنه شعر بالانزعاج لما سمع أخبار تعرض أعضاء

(٦) انظر أيضاً، مفوضية حقوق الإنسان، "South Sudan: Senior UN human rights official condemns", نشرة صحفية، ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧.

في المجتمع المدني السريلانكي للترهيب في قصر الأمم في جنيف. وأحال المسألة إلى الأمين العام المساعد، معرباً عن ثقته بأن رئيس المجلس سيولي هذه الحالات ما تستحقه من اهتمام كبير.

٥٣- وأكد المفوض السامي، في التقرير الذي قدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والثلاثين (A/HRC/34/20)، استمرار ورود تقارير عن تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان وضحايا الانتهاكات للمضايقة أو المراقبة، وإن كان ذلك بدرجة أقل. وعالج المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أيضاً الادعاءات المتعلقة بأعمال الانتقام والترهيب المرتكبة في حق س. غانشناتام وأعضاء آخرين في منتدى إنقاذ الطلاب، (Pupil Salvation Forum)، وهو منظمة من منظمات المجتمع المدني، وذلك بسبب مشاركتهم في الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس (انظر A/HRC/36/25، الفقرة ١٣، LKA 1/2017).

## ٢٢- السودان

٥٤- في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، أعرب الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان عن شواغل لديه بشأن اعتراض أربعة من ممثلي المجتمع المدني السوداني في مطار الخرطوم الدولي عندما كانوا متوجهين إلى جنيف للمشاركة في اجتماعات ما قبل دورة الاستعراض الدوري الشامل بشأن السودان (A/HRC/33/65، الفقرة ٢٨).

٥٥- وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أعرب المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لحكومة السودان عن شواغلهم بشأن الادعاءات المتعلقة بارتكاب أعمال انتقامية ضد ستة مدافعين عن حقوق الإنسان وموظفين في مركز الخرطوم للتدريب والتنمية البشرية ومنتسبين إليه، وذلك لأسباب منها تعاونهم مع مجلس حقوق الإنسان حسب ما قيل (انظر A/HRC/35/44، الفقرة ١٢، SDN 1/2017).

## ٢٣- طاجيكستان

٥٦- في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أصدرت محكمة طاجيكستان العليا أحكاماً بالسجن المؤبد والسجن لفترات تتراوح بين سنتين و٢٨ سنة في حق قادة حزب النهضة الإسلامية في طاجيكستان. وفي اليوم نفسه، سعى أقارب الأشخاص المحكومين إلى التماس المساعدة من مكتب الأمم المتحدة في طاجيكستان والوصول إلى مباني المنظمة، كرد فعل مباشر على حكم الإدانة، فاحتجزهم موظفو إنفاذ القانون. وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ذكر المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير أنه تلقى تقارير مزعجة تفيد بأن الشرطة منعت وصول أقارب الأشخاص المدانين إلى مكتب الأمم المتحدة بعد النطق بالحكم، وبأنهم اقتيدوا إلى محكمة محلية، حيث هددوا باعتقالهم وتغريمهم بسبب عصيانهم أوامر الشرطة. ورأى المقرر الخاص أن هذا الوضع غير مقبول على الإطلاق، وأنه يعزز أجواء الخوف السائدة في البلد<sup>(٧)</sup>.

(٧) مفوضية حقوق الإنسان، "UN expert deplors harsh sentencing of Tajikistan opposition leaders and warns of radicalization"، نشرة صحفية، ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦.



## ٢٤ - تايلند

٥٧- في حزيران/يونيه ٢٠١٦، رفع الجيش الملكي التايلندي العامل في المقاطعات الحدودية الجنوبية تظلماً قانونياً ضد كل من بورنين خونجكاشونكيت وسومشاي هوملاور من "مؤسسة التواصل الثقافي" (Cross-Cultural Foundation)، وأنشانا هيينا من "مجموعة الدعم الصادق" (Duay Jai Group)، وهم مدافعون عن حقوق الإنسان يتلقون منحة من صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب. وكان الأشخاص الذين تقدم ذكرهم قد نشروا تقريراً، في شباط/فبراير ٢٠١٦، عن حالات تعذيب وسوء معاملة وثقت في أقصى جنوب البلد بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ومول صندوق الأمم المتحدة للتبرعات هذا العمل جزئياً. ونتيجة لذلك، اتهموا بنشر معلومات كاذبة عن ارتكاب مسؤولين عسكريين أعمال تعذيب وسوء معاملة. وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠١٦، أصدر المتحدث باسم الجيش الملكي التايلندي في المنطقة بياناً عاماً اتهم فيه المؤسسة بالتحيز، واستخدام معلومات قديمة سعيًا للحصول على التمويل. وأطلع المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة حكومة تايلند على مشاعر القلق التي تساورهم بشأن هذه الادعاءات (انظر A/HRC/34/75، الفقرة ١١، THA 6/2016).

## ٢٥ - تركيا

٥٨- في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عرض المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة شواغلهم على حكومة تركيا بشأن ادعاءات تتعلق بارتكاب أعمال انتقامية في حق عثمان اسكي، وهو باحث أكاديمي ومدافع عن حقوق الإنسان، فُصل مؤقتاً، بموجب مرسوم طارئ، من منصب الباحث الذي كان يشغله في جامعة أغري ابراهيم مرسوم بسبب تعاونه مع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير خلال الزيارة الرسمية التي قام بها إلى تركيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (انظر A/HRC/35/44، الفقرة ١٢، TUR 1/2017). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وقّع عثمان إيسي ومعه ما يزيد عن ١٨٠ أكاديمياً وباحثاً جامعياً، "عريضة سلام" نشرتها جماعة "أكاديميون من أجل السلام". ومنذ ذلك الحين، تعرض العديد من الأكاديميين للفصل أو التوقيف عن العمل أو الاستقالة كرهاً، وما زالوا يخضعون جميعاً لتحقيقات إدارية وقضائية (انظر A/HRC/33/32، الفقرة ١٠، TUR 3/2016).

## ٢٦ - تركمانستان

٥٩- في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، طرحت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ادعاءات تتعلق بارتكاب أعمال تهريب وانتقام في حق نوروز طاهروفيتش ناصر لاييف (CCPR/C/117/D/2219/2012)، الذي ادعى في بلاغ قدم في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أن الدولة الطرف، تركمانستان، قد انتهكت الحقوق المكفولة له بموجب المادة ٧ و ١٤ (٧) و ١٨ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بتكرار مقاضاته وإدانته وسجنه لكونه مستنكفاً ضميرياً. ولاحظت اللجنة مع القلق أن السيد ناصر لاييف قدم بلاغاً بهذا الشأن وعلى إثر ذلك أقدمت الشرطة، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وفقاً للمعلومات التي قدمها هو نفسه، على مداومة منزل أسرته وأساءت معاملة ذويه والضيوف. ولاحظت اللجنة أيضاً أن الدولة الطرف لم تقدم أية معلومات تفيد عكس ذلك بعد الدعوة التي وجهها لها المقرر المعني بالبلاغات الجديدة والتدابير المؤقتة، في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، للكف عن ممارسة أي أعمال ضغط أو تهريب أو انتقام في حق صاحب البلاغ وأقاربه. ودكرت اللجنة أيضاً بأن

ممارسة أي عمل من أعمال الضغط أو التهيب أو الانتقام على شخص قدم بلاغاً أو على أقاربه يشكل خرقاً من الدولة الطرف للالتزامات الواقعة عليها بموجب البروتوكول الاختياري بأن تتعاون مع اللجنة بحسن نية من أجل تنفيذ أحكام العهد.

## ٢٧- الإمارات العربية المتحدة

٦٠- في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧، عرض ستة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة شواغلهم على حكومة الإمارات العربية المتحدة بشأن ادعاءات تتعلق باعتقال أحمد منصور، وهو مدون ومدافع بارز عن حقوق الإنسان، وبإيداعه الاحتجاز السري، واحتمال اختفائه قسراً، على سبيل ترهيبه والانتقام منه بسبب تعاونه مع مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة وآلية الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات (انظر A/HRC/36/25، الفقرة ١٣، ARE 1/2017). وقد أصدر عددٌ من المكلفين بولايات نشرة صحفية بشأن هذه الحالة<sup>(٨)</sup>.

## ٢٨- أوزبكستان

٦١- في ١ آذار/مارس ٢٠١٧، تعرضت رئيسة تحالف المدافعين عن حقوق الإنسان في أوزبكستان، إيلينا أورلاييفا، للاعتقال في طشقند، واقتيدت إلى أحد مراكز الشرطة، حسبما ورد في الادعاءات. وقيل إن ذلك حدث في اليوم الذي سبق موعد الاجتماع الذي كان من المزمع عقده مع ممثلي منظمة العمل الدولية والبنك الدولي. وفي مركز الشرطة، سمعت السيدة أورلاييفا تعليقات مهينة وساخرة من عناصر الشرطة الذين قالوا لها إنها بحاجة إلى العلاج النفسي. وبعد ذلك، نقلت قسراً إلى أحد مرافق الطب النفسي في طشقند. وفي ٢٤ آذار/مارس، أخلي سبيل السيدة أورلاييفا بعد احتجازها في مرفق الطب النفسي مدة ٢٤ يوماً. وفي ٥ نيسان/أبريل، أعرب أربعة من المكلفين بولايات عن قلقهم بشأن هذه الحوادث، التي يبدو أن لها علاقة بتعاون السيدة أورلاييفا بالتعاون مع المنظمات الدولية (انظر A/HRC/36/25، الفقرة ١٣، UZB 1/2017).

## ٢٩- فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

٦٢- أشير في التقرير السابق للأمم المتحدة العام (A/HRC/33/19)، إلى شواغل أعرب عنها خبراء مستقلون بشأن ادعاءات تتعلق بوجود نمط من ممارسة تشويه سمعة المدافعين عن حقوق الإنسان وترهيبهم انتقاماً منهم على تعاونهم مع الأمم المتحدة وهيئات إقليمية بشأن حقوق الإنسان (الفقرات ٣٢-٣٧). وأشار متحدثٌ باسم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في جلسة إحاطة إعلامية معقودة في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧، إلى قضية هنريكه كابريلس، الذي كان من المقرر أن يجتمع بالمفوض السامي في نيويورك في اليوم نفسه، لكنه منع من مغادرة جمهورية فنزويلا البوليفارية لعقد هذا الاجتماع. وأعرب المفوض السامي عن أمله في ألا يكون هذا الحادث انتقاماً يتصل بالاجتماع الذي كان من المقرر أن يعقد معه. وعالج الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان هذه الحالات مع الحكومة في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٨) انظر مفوضية حقوق الإنسان، "خبراء حقوقيون من الأمم المتحدة: "نطالب بالإفراج الفوري عن المدافع عن حقوق الإنسان، أحمد منصور"، نشرة صحفية، ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧.

## ٣٠ - بلدان متعددة

٦٣- في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وجه مجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب رسالة إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن شواغله المتعلقة بتزايد عدد الحالات التي تلجأ فيها السلطات الحكومية إلى تجميد الأصول المصرفية لمنظمات حقوق الإنسان المدافعة عن ضحايا التعذيب من أجل عرقلة وصول التمويل من الخارج، بما في ذلك من صندوق التبرعات. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أعرب المفوض السامي، في سياق الرد الذي قدمه، عن قلقه إزاء التعقيب الذي ورده بخصوص حالات عدد من المستفيدين من منح الصندوق الذين تعرضوا لأعمال انتقامية، وذكر أنه سيطلع الأمين العام المساعد على هذه الملاحظات.

## خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٤- تتواصل، كما يظهر من عدد الادعاءات الواردة في هذا التقرير، أعمال التهيب والانتقام المرتكبة في حق من يسعى إلى التعاون مع منظمة الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان، أو من تعاون معها، وهي ادعاءات تبعث على القلق الشديد. والجهات الفاعلة من غير الدول مسؤولة أيضاً عن ارتكاب الأعمال الانتقامية، لكن معظم الحالات الواردة في هذا التقرير تشير إلى أن هذه الأعمال ترتكب، في كثير من الأحيان، على أيدي موظفي الدولة أو تتغاضى عنها الدولة على الأقل.

٦٥- وقد اتسع أيضاً نطاق أعمال التهيب والانتقام خلال السنة الماضية وباتت تستخدم فيها وسائل تزداد فظاظة. وتلجأ السلطات في عدد من الدول إلى إصدار قرارات منع السفر، بشكل مبالغ فيه أو خارج إطار عملية قضائية في أغلب الأحيان، على أفراد وجماعات، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، للحيلولة دون سفرهم لحضور اجتماعات هيئات وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وتُجمّد دول أخرى الأصول المصرفية للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يحصلون على التمويل من هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أو الذين يبلغونها بما يرتكب من انتهاكات. وقد أُطلعت على معلومات عن وجود تشريعات ترمي إلى معاقبة المنظمات على التواصل مع آليات حقوق الإنسان. وكما حدث في السنوات السابقة، تعرض الأشخاص الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة في جملة أمور للتهيب والمضايقة والتهديد على شبكة الإنترنت وخارجها، ولحملات تحقير في وسائل الإعلام، ومنع السفر، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة، والشطب من سجل المحامين والفصل من المناصب، بسبب السعي إلى التعاون مع الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان.

٦٦- وفضلاً عن الآثار الجسيمة التي تلحق حياة الأشخاص المعنيين وأقاربهم من جراء أعمال التهيب والانتقام، فإن هذه الأعمال تقوض أيضاً عمل منظمة الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان، بصورة منهجية، وتقوض ثقة الشركاء في المنظمة. ويؤسفي أيضاً ألا يرد أي رد من الحكومات المعنية، خلال الفترة قيد الاستعراض، بشأن عدد من الشواغل المتصلة بأعمال التهيب والانتقام. وهناك حالات أخرى قدمت فيها الحكومات ردوداً على الادعاءات ولكنها لم تعالج ما عُرض عليها من شواغل.

٦٧- ويبدو أن الأنماط الناشئة عن الحالات الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة تعكس استراتيجية تلجأ إليها بعض الدول لمنع الأنشطة التي يضطلع بها الأفراد في مجال تقديم المعلومات أو التعاون مع الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان بطريقة أخرى.

٦٨- وإسوة بالأمناء العامين الذين سبقوني، أؤكد أن ارتكاب أي عمل من أعمال التهريب أو الانتقام في حق الأفراد أو الجماعات الذين يسعون إلى التعاون أو تعاونوا مع منظمة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، أو في حق أفراد أسرهم، أو الممثلين القانونيين أو غيرهم ممن تربطهم بهؤلاء الأفراد أو الجماعات علاقات شخصية أو مهنية، هو أمر غير مقبول على الإطلاق. فهذه الأعمال تتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة نفسها وتعد انتهاكاً لحقوق الإنسان. وأؤكد من جديد وجوب أن تضع الدول حداً لهذه الأعمال، وتجري تحقيقات في جميع الادعاءات، وتوفر سبل انتصاف فعالة وتعتمد تدابير وقائية لمنع تكرارها، وتنفذ هذه التدابير.

٦٩- إن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية جماعية عن اتخاذ الإجراءات اللازمة للرد على هذه الأعمال ومنعها. وتمثل هذه المسؤولية جزءاً من واجبنا الذي يستند إلى الميثاق، ويقضي بتعزيز احترام حقوق الإنسان والتشجيع على ذلك - وهو ليس واجباً معيارياً وحسب بل ضرورة تنفيذية لضمان احترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات آمنة وسلمية.

٧٠- وقد كان تعيين الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان المسؤول الكبير عن قيادة إجراءات الأمم المتحدة في هذا الصدد بمثابة استجابة لتحمل هذه المسؤولية الجماعية. ولذلك، أدعو جميع الدول، وكيانات الأمم المتحدة والهيئات والآليات، وممثلي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان إلى التعاون التام معه. ومن الأهداف الرئيسية الأخرى المتوخاة من هذا التعيين، العمل أيضاً على تعزيز جمع المعلومات المتعلقة بأعمال التهريب أو الانتقام من خلال تشجيع جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تبادل المعلومات المتعلقة بهذه الحالات على نحو منظم أكثر وعلى اتخاذ التدابير المناسبة. وأنا أشجع جميع أصحاب المصلحة على الإبلاغ عن الادعاءات المتعلقة بالتعرض لأعمال التهريب والانتقام بسبب التعاون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان عند وقوعها لضمان المتابعة واتخاذ إجراءات.

٧١- إن مجلس حقوق الإنسان ورئيسه والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات والمفوض السامي يمثلون جهات فاعلة لها دور هام في معالجة هذه المسألة. وأنا أدعوهم إلى أن يواصلوا معالجة جميع حالات التهريب أو الأعمال الانتقامية التي تعرض عليهم في إطار ولاياتهم، وأن ينسقوا إجراءاتهم مع المسؤول الكبير المعين حسب الاقتضاء.

٧٢- وأدعو جميع الدول إلى متابعة الحالات الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة وتقديم ردود موضوعية في حال لم تكن قد بُتَّ فيها بعد. وفي هذا السياق، أوصي أيضاً بأن يخصص مجلس حقوق الإنسان وقتاً كافياً لمناقشة هذا التقرير والتحاور مع المسؤول الكبير المعين. وأدعو أيضاً رئيس المجلس إلى تقديم إحاطة شفوية بالمستجدات إلى المجلس عن الحالات التي عرضت عليه في كل دورة.

## Annex I

### **Comprehensive information on alleged cases of intimidation or reprisal for cooperation with the United Nations on human rights**

#### **1. Algeria**

1. On 31 March 2017, some mandate holders raised concerns with the Government over allegations of reprisals against Rafik Belamrania, founding member of Association pour les enfants des disparus forcés en Algérie – Mish'al, for publishing on Facebook on 14 February 2017 a decision made by the Human Rights Committee, regarding the summary execution of his father in 1995 (see A/HRC/36/25, para. 13, DZA 2/2017).

2. On 20 February 2017, Mr. Belamrania was summoned to and interrogated at the police station in Jijel. On 21 February 2017, he was charged with “apology of terrorism on Facebook,” under article 87 of the Penal Code and detained the following day. In its response to mandate holders dated 29 May 2017, the Government stated that on 28 November 2016 the judicial police was informed that a citizen publicly expressed his support for people accused of “apology of terrorism” and it was established that the person in question was Mr. Belamrania. The Government informed that Mr. Belamrania circulated photos and expressed his support for terrorist organizations, including Daesh. The Government further informed that Mr. Belamrania was arrested on 20 February 2017, and on 22 February 2017 he was placed under custody, and stressed that Mr. Belamrania was provided with all legal guarantees during this process. The Government’s reply did not address the allegations relating to possible reprisals.

3. On 8 March 2017, the rapporteurs designated to follow up on findings on reprisals of the Human Rights Committee sent a letter to the Government of Algeria, requesting clarifications on the situation of Mr. Belamrania. The Government responded on 18 July 2017 that the allegations of arbitrary detention of Mr. Belamrania were unfounded as he benefited from all guarantees during the process and that his custody did not go over the maximum time allowed in the penal code. The Government further stated that the arrest of Mr. Belamrania had nothing to do with the situation of his father.

#### **2. Bahrain**

4. In the light of an ongoing trend of major harassment and intimidation against human rights defenders, the imposition of travel bans on selected individuals, the arrest, detention, and ill-treatment of targeted individuals and one particular case involving sexual assault and torture as a form of reprisal, allegations were addressed by special procedure mandate holders and the President of the Human Rights Council who were in contact with the Government on these cases. The Assistant Secretary-General for Human Rights addressed allegations on cases in writing to the Government. Special procedures have expressed concerns about an orchestrated crackdown on civil society, stressing that the authorities have resorted to drastic measures to curb dissenting opinions, including reprisals for cooperating with the United Nations, and in particular OHCHR (see A/HRC/34/75, para. 10 BHR 4/2016 and BHR 7/2016).

5. Several allegations were received by special procedures about travel bans allegedly imposed on human rights defenders for their cooperation with the Human Rights Council, in particular the defenders’ participation in the thirty-second and thirty-third sessions of the Council, the twenty-second session of the Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change, or human rights workshops. On 25 November 2016, three mandate holders raised concerns about allegations of a travel ban imposed on civil society representatives Mohammed Jawad, Ms. Nedal Al-Salman, Hussain Salam Ahmed Radhi, Mohammed Al-Tajer and Enas Oun in this regard (see A/HRC/34/75, BHR 7/2016). At the time of the finalization of the present report, no response had been received from the Government.

6. On 21 June 2016, the Spokesperson of the United Nations High Commissioner for Human Rights expressed deep concern that Nabeel Rajab, a co-founder of the Bahrain Center for Human Rights, was arrested on 13 June 2016 for “spreading false news and rumours about the internal situation in a bid to discredit Bahrain”. He had been subject to a travel ban since at least January 2015. There is concern on the part of the High Commissioner for Human Rights that these and subsequent actions against Mr. Rajab are connected to his engagement with the Human Rights Council.

7. On 8 July 2016, some mandate holders raised concerns regarding allegations of a travel ban imposed on members of civil society, Hussain Salam Ahmed Radhi, Ebtesam Abdulhusain Ali-Alsaegh, Ebrahim Al-Demistani and Abdalnabi Al-Ekry in an act of reprisal for their cooperation with the United Nations Human Rights Council, in particular their participation in the 32<sup>nd</sup> session of the Human Rights Council, and their human rights work (see A/HRC/34/75, BHR 4/2016).

8. In its replies dated 15 August 2016 and 9 September 2016, the Government informed that the travel ban was imposed pursuant to a decision by the Public Prosecutor’s Office, based on the provisions of article 159 of the Code of Criminal Procedure which authorizes the imposition of a travel ban on an accused person if it is considered that such action is in the interest of the investigation. The Government’s response did not address the allegations of possible reprisals.

9. It is alleged that travel bans have been repeatedly imposed in what appears to be a politically motivated strategy to prevent human rights defenders from travelling abroad and participating in international events related to human rights, in particular those organized by the United Nations. On 23 August 2016, the President of the Council, in a meeting of the Bureau “recalled the alleged case of reprisals relating to travel bans faced by eight individuals who were allegedly prevented from traveling from Bahrain to Geneva to participate in the 32<sup>nd</sup> session of the Council, as discussed at the Bureau meetings of 23 and 29 June 2016, and informed of the lack of appropriate action or adequate explanatory information from the concerned State.” The President expressed concern over this case and noted that he will consider very carefully all cases of reprisals brought to his attention.

10. On 16 June 2017, special procedure mandates publicly urged the Government to halt its orchestrated crackdown on civil society, stressing that the authorities have resorted to drastic measures to curb dissenting opinions such as torture, arbitrary detention, unfounded convictions, the stripping of citizenship, the use of travel bans, intimidation, including death threats, and reprisals for cooperating with international organizations, including the Office of the High Commissioner for Human Rights.<sup>a</sup>

### 3. Burundi

11. In December 2015, the Committee against Torture requested a special report from Burundi, in light of the deterioration of the human rights situation in Burundi since April 2015. The consideration of the special report on Burundi was scheduled for the fifty-eighth session of the Committee on 28 and 29 July 2016. In this context, the Committee received reports from non-governmental organizations, in particular a coalition report from several Burundian non-governmental organizations, which was made public and posted on the Committee’s webpage. Some of these NGOs also sent participants to the session held in July 2016 in Geneva, including three lawyers: Armel Niyongere (representing ACAT/Campagne SOS-Torture), Dieudonné Bashirahishize (representing “Collectif des Avocats”) and Lambert Nigarura (representing ACAT Burundi/ CB-CPI).

12. A delegation from the Government of Burundi participated in the session in Geneva and briefed the Committee. During her introductory speech to the Committee on 28 July 2016, the Minister of Justice of Burundi referred to information that, in her view, had been obtained from anonymous sources that were impossible to verify, or information provided

<sup>a</sup> OHCHR, “Bahrain must end worsening human rights clampdown, UN experts say,” 16 June 2017.

by “opposition politicians.” On the second day of the dialogue on 29 July 2016, the Government of Burundi suspended its participation and the delegation was absent. Immediately after the interruption of the dialogue, the Committee was informed of a letter from the Attorney General of Bujumbura, dated 29 July 2016, requesting that the Bujumbura Bar Association disbar four lawyers, three of whom had participated in the briefings with the Committee and were present during the first day of the dialogue (Armél Niyongere, Dieudonné Bashirahishize and Lambert Nigarura) and one who was a signatory of the coalition report sent by the NGOs, Vital Nshimirimana.

13. On 5 August 2016, the Committee’s rapporteur on reprisals sent a letter to the Government, expressing concern that the Attorney General’s request related to the cooperation of these members of civil society with the Committee and mentioned its concerns over reprisals in its concluding observations from the session (see CAT/C/BDI/CO/2/Add.1, para. 33-34). On 11 August 2016, the Government responded to the Committee’s letter, indicating that the request of disbarment had been made in the course of legal proceedings against three of these lawyers. The lawyers concerned were charged with “participation in an insurrectional movement, attempted coup d’état, trafficking of images and, in the case of one of the lawyers, because he regularly violated the laws and regulations by his statements and pronouncements,” without giving further information.

14. On 12 August 2016, the Committee replied that the request for disbarment was pre-empting the outcome of an ongoing criminal case, which had not led to a finding of guilt, and requested further information. On 29 September 2016, the Bar Association of Burundi declared, while proceedings were pending before the Bujumbura Court of Appeal, that the request for disbarment by the Attorney General was unfounded. However, on 16 January 2017, the Bujumbura Court of Appeal decided to disbar Armél Niyongere, Dieudonné Bashirahishize and Vital Nshimirimana, and to suspend Lambert Nigarura for a period of one year, although he was not under criminal investigation.

15. In a letter dated 21 February 2017, the Committee indicated that the disbarment of the lawyers before the conclusion of the pending criminal procedures against them was pre-empting the outcome and seemed to reinforce the hypothesis that disbarment was a measure of reprisal for the active participation of these lawyers during the Committee’s examination of the State party’s report. At the time of finalization of the present report, no further response had been received from the Government.

16. The experts conducting the independent investigation on Burundi pursuant to Human Rights Council resolution S-23/1, in their report (A/HRC/33/37) also raised concerns regarding the threat of reprisals for those individuals who cooperated or who wished to cooperate with the investigation. The experts noted that “UNIIB faced several challenges, including the fact that two of its four planned visits could not be carried out”. They further noted that “some victims and witnesses feared reprisals.” In their recommendations, they also stressed that “the Government should immediately cease its reprisals and threats against individuals who have cooperated with the investigation, and other human rights mechanisms and organizations”.

17. On 14 June 2017, the chair of the Commission of Inquiry on Burundi briefed the Human Rights Council and stated that the Commission received information from a large number of exiled Burundians who were afraid to provide testimonies for fear of reprisals. In the briefing, she noted that, similarly, human rights defenders who still operate in the country find it hard to gather testimony from victims inside the country for fear of exposing themselves and the victims to the risk of reprisals.

18. In March 2017 the Assistant Secretary-General for Human Rights informed the Peacebuilding Commission and members of the Security Council about allegations of reprisals against persons who had cooperated or sought to cooperate with the United Nations, including with OHCHR in Bujumbura.

<sup>b</sup> OHCHR, Oral briefing by Chair of Commission of Inquiry on Burundi, 14 June 2017.

#### 4. China

19. In the course of 2016, several allegations of reprisals against individuals in relation to meetings with the Special Rapporteur on extreme poverty and human rights during his visit to People's Republic of China in August 2016 were received by special procedure mandate holders who took action and have been in contact with the Government (see A/HRC/34/75, para. 10 CHN 9/2016 and CHN 13/2016).

20. On 26 October 2016, some mandate holders raised concerns over the alleged arbitrary arrest and detention of Li Wenzu, as well as alleged acts of intimidation and harassment against her and Wang Qiaoling in reprisal for their cooperation with the Special Rapporteur on extreme poverty and human rights during his visit in August 2016 (see A/HRC/34/75, CHN 9/2016). Ms. Li and Ms. Wang are married to two human rights lawyers, Li Heping and Wang Quanzhang, respectively. Both men were arrested on 10 July 2015 by police during the "709" incidents concerning human rights lawyers, legal assistants and law firm staff, and activists across the country, named for the date on which it took place (9 July 2015) and addressed in a prior communication by special procedure mandate holders (see CHN 6/2015).

21. On 16 August 2016, Ms. Li and Ms. Wang planned to meet with the Special Rapporteur on extreme poverty and human rights at the United Nations office in Beijing. When she left home, Ms. Li noticed that three individuals, allegedly *guobao* (domestic security) officers were following her, and later physically prevented her from entering the United Nations building. As a result, Ms. Li was unable to meet with the Special Rapporteur. Since this incident, Ms. Li has reportedly been subject to various forms of surveillance and harassment by the domestic security forces. In its reply dated 19 December 2016, the Government stated that it understood that the freedom of movement of neither Ms. Li nor Ms. Wang had been restricted and that neither Ms. Li nor Ms. Wang had been subject to unlawful surveillance or harassment.

22. On 2 December 2016, some mandate holders raised their concerns regarding the disappearance of Jiang Tianyong, a prominent human rights lawyer (See A/HRC/34/75, CHN 13/2016). On 17 November 2016, Mr. Jiang travelled to Changsha, Hunan Province, to visit the wife of a human rights lawyer who had been arrested in the "709" incidents and who currently remains in detention at the Changsha Detention Centre. On 21 November, Mr. Jiang sent a message to a friend informing that he was boarding the train back to Beijing. Since this communication, he has gone missing. In their letter, the experts stated that given Mr. Jiang's meeting with the Special Rapporteur on extreme poverty and human rights in Beijing in August 2016, they are also concerned that his disappearance may have occurred, at least in part, in reprisal for his cooperation with the Special Rapporteur.

23. On 28 December 2016, some mandate holders raised new information on allegations about Mr. Jiang with the Government. On 20 January 2017, the Government responded, stating that the *Gong'an* (law enforcement authority) has lawfully taken compulsory criminal measures against Mr. Jiang for fraudulently using the identification documents of others and on suspicion of illegal possession of national confidential documents and espionage. The Government's reply did not address the allegations relating to reprisals.

24. On 7 June 2017, in his statement to the Human Rights Council, the Special Rapporteur on extreme poverty and human rights made a special plea to the Government to release Mr. Jiang. During the interactive dialogue with the Special Rapporteur, the Government noted that the Special Rapporteur had criticized several cases of detention of criminals which went beyond his mandate and infringed on the sovereignty of China. The Government said it would not tolerate that the protection of human rights be used to support activities that go against public order.

25. On 26 April 2017, a Uyghur human rights activist and member of the Unrepresented Nations and Peoples Organization, Dolkun Isa, who was attending the annual Permanent Forum on Indigenous Peoples at United Nations Headquarters in New York, was escorted from the premises pending further examination following the receipt of information from



representatives of China alleging “security reasons”. As a result, Mr. Isa could not resume his participation in the Permanent Forum on Indigenous Peoples.

## 5. Cuba

26. On 18 October 2016, some mandate holders raised with the Government allegations of harassment and reprisals against human rights defenders and members of the Cubalex Legal Information Center for their cooperation with the United Nations in the field of human rights (see A/HRC/34/75, para. 10 CUB 3/2016). The allegations were mainly in relation to the cooperation of the advocates with the Human Rights Council, its special procedures and the universal periodic review mechanism, who were stopped and questioned at the airport and harassed by immigration agents.

27. According to the allegations, between March and August 2016, the civil society members were stopped and questioned at the airport travelling to, or arriving back from human rights related activities. They experienced targeted harassment by immigration agents, including extensive scrutiny of travel documents, confiscation of electronic resources and documents, and interrogation about their activities. Additionally, on 23 September 2016, Cubalex Legal Information Center’s offices were raided by State authorities from four different judicial entities during a thirteen-hour operation in which the premises were searched, all electronic equipment was confiscated, and some of the staff members were subjected to body cavity searches and humiliating and degrading treatment (see CUB 3/2016).

28. On 14 December 2016, the Government responded stating that the persons mentioned do not qualify as human rights defenders under the provisions of the United Nations Declaration on human rights defenders; Cubalex receives financial support from the United States of America and carries out anti-Cuban activities; and the persons in question did not avail themselves of any existing complaint mechanisms in the country about the events described.

## 6. Egypt

29. Allegations of reprisals in the form of travel bans against human rights defenders attempting to participate in human rights meetings were acted upon by special procedure mandate holders (see A/HRC/34/75, para. 10 EGY 15/2016, press release of 24 November 2016c). Some of these allegations were related to participation in the twenty-second session of the Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change and in training on gender equality and women’s rights.

30. On 22 November 2016, some special procedure mandate holders expressed concerns with the Government about a travel ban issued against two human rights defenders, Azza Soliman and Ahmed Ragheb (see A/HRC/34/75, EGY 15/2016, press release of 24 November 2016). On 19 November 2016, and based on a judicial order issued on 17 November 2016, at the Cairo International Airport, Ms. Soliman was prevented from travelling to Jordan in order to participate in training on gender equality and women’s rights. Ms. Soliman was not formally informed of the order or of the basis for the travel ban.

31. On 15 November 2016, Mr. Ragheb was prevented by passport control officials at Cairo International Airport from travelling to Morocco in order to attend the twenty-second Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change. He was informed that the travel restriction was based on a judicial order issued against him in May 2016 by an investigative judge. At the time of the finalization of the present report, no response had been received from the Government to the concerns raised by the mandate holders.

<sup>c</sup> OHCHR, “Egypt steps up travel bans on rights defenders with “chilling effect”, 24 November 2016.

32. Allegations of reprisals against civil society members in the form of asset freezes were raised by the Special Rapporteur on the situation of human rights defenders (see A/HRC/32/52/Add.1, para. 662). Staff members of the Cairo Institute for Human Rights Studies (CIHRS) and members of their families are alleged to have been targeted for their cooperation with United Nations mechanisms, and due to meetings with United Nations representatives.

33. On 22 November 2016, three mandate holders raised concerns with the Government about draft legislation on non-governmental organizations, including a provision restricting cooperation with foreign organizations without prior authorization (see A/HRC/34/75, para. 10, EGY 14/2016). The experts were concerned that the draft legislation would impose severe restrictions on civil society organizations and would impinge on the exercise of the rights to freedom of expression and freedom of association. At the time of the finalization of the present report, no response had been received from the Government. In April 2017, the Assistant Secretary-General for Human Rights addressed concerns about the implications of the proposed legislation and raised individual cases with the Government.

34. On 3 May 2017, four mandate holders expressed concerns about the abduction, detention, torture and ill-treatment of Dr. Ahmed Shawky Abdelsattar Mohamed Amasha, reportedly in retaliation for his activities as a human rights defender, which included documenting cases of enforced disappearances for special procedures (see A/HRC/36/25, para. 13, EGY 5/2017). On 10 March 2017, Dr. Amasha was allegedly abducted by police officers in Cairo. No information was given about his whereabouts until 1 April 2017. He was charged on 13 April 2017 with “belonging to a banned group” under the Anti-Terrorism Law of Egypt and transferred to the Tora prison of Cairo. It was alleged that following his abduction on 10 March 2017, he was secretly detained at the Central Police station of Abbasiya in the Cairo Governorate. Dr. Amasha was allegedly subjected to torture and ill-treatment during his secret detention. On 27 April 2017, his detention was prolonged. The mandates involved expressed serious concerns that the acts committed against Dr. Amasha seem to constitute acts of reprisals against him for documenting cases of enforced disappearances for special procedures. At the time of the finalization of the present report, no response had been received from the Government.

## **7. Eritrea**

35. In its final report to the Human Rights Council in June 2016, the commission of inquiry on human rights in Eritrea highlighted that the protection of witnesses and victims’ continued to be a central concern during the Commission’s mandate and that “almost all victims and witnesses who spoke with the Commission feared reprisals by Eritrean authorities, either against themselves or their family members in Eritrea” (A/HRC/32/47, para. 8).

36. In this context, the Special Rapporteur on the situation of human rights in Eritrea reiterated in her statement to the General Assembly in October 2016 her commitment to address reprisals against those who had cooperated with the Commission or with her mandate and to ensure that appropriate follow-up was conducted by relevant mechanisms. In its resolution 35/35, the Human Rights Council encouraged States in which witnesses reside to protect those who have cooperated with the commission of inquiry and the Special Rapporteur from reprisals. In its statements to the Human Rights Council in June 2016 and June 2017 and in a press release about the Human Rights Council resolution in June 2016, the Government criticized the mandates and work of the above-mentioned mechanisms but did not address the allegations of reprisals.

## **8. Honduras**

37. On 22 September 2015, the email accounts of Asociación para una Ciudadanía Participativa, a non-governmental organization, were reportedly hacked. On 2 March 2017, Hedme Castro, the general coordinator of the association, was briefly held at Tegucigalpa airport where she was preparing to board a flight to Geneva to participate in the thirty-fourth session of the Human Rights Council. Ms. Castro was reportedly questioned about

her activities scheduled in Geneva and the human rights-related complaints she intended to make. Ms. Castro was also reportedly subjected to further acts of intimidation, in April and May, when the tyres on her car were slashed and when she was assaulted during a demonstration against a mining company. Special procedures took action in response to these allegations and have been in contact with the Government. The Assistant Secretary-General has also addressed cases with the Government.

38. On 29 June 2017 the Government responded that, according to the Ministry of Internal Security, no requests for specific protection measures had been received from Ms. Castro. The prosecutor's office and the national commissioner both opened an investigation into the questioning and holding of Ms. Castro at the airport, but have not been able to contact her.

## 9. India

39. Allegations were received about intimidation and reprisals against Khurram Parvez in relation to his cooperation with the Human Rights Council, the Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances and the universal periodic review mechanism. These reprisals allegedly took the form of a travel ban and arbitrary arrest and detention. Special procedures took action on these allegations and have been in contact with the Government in that regard (A/HRC/34/75, para. 10, IND 7/2016 and IND 9/2016).

40. On 14 September 2016, Mr. Parvez went to the Indira Gandhi International Airport in New Delhi to travel to Geneva to attend the thirty-third session of the Human Rights Council in which the Working group on Enforced or Involuntary Disappearances was presenting its report. He was also planning to hold an event on the human rights situation in Jammu and Kashmir. Mr. Parvez was reportedly stopped at the airport, held for two hours, and informed that he would not be allowed to travel. On 15 September 2016, the police took him to the Kothi Bhag police station and detained him. On 16 September 2016, two special procedure mandates expressed their concerns about allegations of arbitrary arrest, detention, intimidation and a travel ban issued against Mr. Parvez in alleged reprisal for cooperating with human rights mechanisms, in particular, concerning the documentation and litigation of human rights violations in Jammu and Kashmir and the submission of communications and urgent appeals to the special procedures on behalf of victims of human rights violations as well as the recent submission provided by his organization to the United Nations for the upcoming universal periodic review (A/HRC/34/75, IND 7/2016).

41. In its response dated 29 September 2016, the Government disputed that Mr. Parvez was a human rights defender, and stated that he has been working against the interests of the state of Jammu and Kashmir, has been involved in anti-India activities and has incited youth to violence. The Government further stated that Mr. Parvez had been in touch with secessionist leaders and has incited individuals to violent protests in the aftermath of the July 2016 unrest.

42. In a letter dated 11 October 2016, mandate holders reiterated their continuing preoccupations and expressed concern at the very broad and vague nature of the accusations contained in the Government's reply (A/HRC/34/75, IND 9/2016). They were also concerned at the implication that Mr. Parvez was not a human rights defender or that he would pretend to be one, despite his longstanding and positive engagement with the United Nations human rights mechanisms. At the time of the finalization of the present report, no further response had been received from the Government.

## 10. Iran (Islamic Republic of)

43. In presenting the report of the Secretary-General on the situation of human rights in the Islamic Republic of Iran (A/HRC/34/40), the Deputy United Nations High Commissioner for Human Rights stressed that reprisals against individuals cooperating or having established contact with United Nations human rights mechanisms had been reported. In the report, it was stressed that allegations of reprisals remained a cause of great concern and referred in particular to a press statement issued by special procedure mandate holders in November 2016 in which they urged the Government to end its harassment of

Raheleh Rahemipor. The mandate holders referred in particular to the fact that Ms. Rahemipor was the sister of Hossein Rahemipor, whose case was under review by the Working Group on Enforced and Involuntary Disappearances and to the continued harassment of Ms. Rahemipor, including the incidents during which she was questioned repeatedly in August 2016 by the relevant authorities about the complaint sent to the Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances (see A/HRC/34/75, para. 10, IRN 23/2016 and IRN 29/2016; and A/HRC/35/44, para. 12, IRN 3/2017).

44. In June 2016, the Working Group had reviewed the case of the alleged enforced disappearance of Mr. Rahemipor and transmitted it to the Government. It was reported that following the transmission of the case of Mr. Rahemipor to the Government by the Working Group, Ms. Rahemipor was contacted several times by phone at which time she was instructed to turn herself in. She was charged with a range of national security offences, including “propaganda against the regime,” “participation in unlawful assemblies,” and “membership of Rah-e Kargar.” At the time of the finalization of the present report, no response had been received from the Government to any of the three communications.

## 11. Israel

45. In his report submitted to the Human Rights Council at its thirty-fourth session (A/HRC/34/70), the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967 highlighted an increasingly virulent environment for human rights defenders working on issues related to the Occupied Palestinian Territory, including those addressing issues in United Nations forums. He reported that following a statement made in October 2016 to the Security Council, the Director-General of B’Tselem, Hagai El-Ad, together with Lara Friedman of Americans for Peace Now, was publicly condemned by high-level Israeli officials. One Member of Parliament called for the revocation of his citizenship. Mr. El-Ad had warned of the expansion of settlements and the deteriorating situation of human rights for Palestinians.

46. The above-mentioned report followed a joint press statement issued on 16 December 2016 by the Special Rapporteur and the Special Rapporteur on the situation of human rights defenders, in which they expressed their concern for human rights activists working in the Occupied Palestinian Territory who had been subject to “harassment and threats while seeking to promote accountability and engage with the International Criminal Court.”<sup>d</sup> Nada Kiswanson, a human rights lawyer in The Hague, where she represents Al-Haq, an organization that documents violations of Palestinians’ rights in the Occupied Palestinian Territory regardless of the identity of the perpetrator, is alleged to have been subjected to death threats and accusations linked to her work before the International Criminal Court (see A/HRC/34/70, para 44).

## 12. Mauritania

47. On 11 October 2016, seven special procedure mandate holders expressed their concern about grave violations in Mauritania of the judicial process, including allegations of torture, following the arrest, arbitrary detention and sentencing to prison of 13 members of Initiative pour la résurgence de la mouvement abolitionniste (IRA). The mandate holders also expressed their concern about the possible link between those acts and the members having cooperated with the Special Rapporteur on extreme poverty and human rights during his visit to the country in May 2016 (A/HRC/34/75, para. 10, MRT 2/2016).

48. The members of IRA were arrested between June and July 2016, and were accused of armed gathering, use of violence towards law enforcement agents, insurrection and membership in a non-recognized organization. Following trials, which violated fair trial and due process guarantees due to a number of irregularities, the activists were sentenced in

<sup>d</sup> OHCHR, “Human rights defenders under growing legal pressure in the OPT,” 16 December 2016.

August 2016 to imprisonment, ranging from three to fifteen years. The communication sent to the Government expressed concern that the Special Rapporteur on extreme poverty and human rights indicated that the authorities had possibly targeted IRA activists as reprisal for their cooperation with the visit of the Special Rapporteur. Another communication sent by mandate holders on 19 October 2016 further addressed the situation of IRA members, recalling that the Special Rapporteur had met IRA members during his visit. In a letter dated 19 October 2016, the Government responded by denying allegations of torture, and stating that the judicial process scrupulously respected international human rights standards. The Government's reply did not address the allegations of reprisals.

### 13. Mexico

49. On 4 August 2015, the Committee against Torture, in *Ramirez et al. v. Mexico*, found a violation of articles 1, 2 (1), 12-15 and 22 of the Convention against Torture and Other Cruel or Degrading Treatment or Punishment (see CAT/C/55/D/500/2012 and communication No. 500/2012). On 19 May and 19 September 2016, the complainants submitted that they had suffered acts of intimidation and harassment by the authorities as a result of the Committee's decision.

50. The complainants noted that the State party had undertaken a campaign aimed at stigmatizing them as criminals and re-victimising them. According to reports, a few days after the release of the Committee's decision, the Delegate of the Attorney General's Office for the Baja California province declared before the media that torture allegations were a "common strategy used by lawyers defending criminals in order to obtain their release or suspend the proceedings against them". According to information received, several printed media published articles referring to the complainants as "kidnappers released by the United Nations." Television programs stigmatized the NGO that represented the complainants before the Committee, stating that the Committee had enabled an organised criminal network supporting kidnappers.

51. Despite having been acquitted in the criminal case against them, two of the complainants were detained again a few hours after having been released based on an alleged arrest warrant dating from 2009 and without a judicial decision. As at 31 July 2017 they were being held in the punishment cells of a penitentiary centre together with convicted detainees, and have been subjected to ill-treatment. Following the release of the other two complainants, the two complainants who remained in detention have been repeatedly harassed by the police, subjected to random arrests and interrogations and called "kidnappers". Their family members have also been harassed by the police. One of the complainants has had his workplace searched on several occasions and without a warrant.

52. In September 2016, the complainants' submission was transmitted to the State party for observations. The rapporteurs on reprisals and on follow-up requested that the State party adopt all measures necessary to protect the security and integrity of the complainants, their family members and representatives, and inform the Committee accordingly. No response was received from the Government, and the Committee sent a reminder at its 59th session (see CAT/C/59/3).

### 14. Morocco

53. On 3 August 2016, the Committee against Torture, in *Abdul Rahman Alhaj Ali v. Morocco*, found that the extradition of Abdul Rahman Alhaj Ali would constitute a breach of article 3 of the Convention against Torture and Other Cruel or Degrading Treatment or Punishment (see CAT/C/58/D/682/2015 and communication No. 682/2015). Mr. Abdul Rahman Alhaj Ali, a Syrian national registered with the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees and seeking asylum in Morocco, was detained in October 2014 in Morocco on an extradition request by Saudi Arabia for "breach of trust" based on previous business relations in Riyadh. The Committee urged the Government to release him or to try him if charges are brought against him in Morocco, as he had been in extradition detention for almost two years, far in excess of the 60-day pretrial period provided for in Morocco. According to information received by the Committee, the prolongation of his

detention was reportedly related to the complaint made to the Committee on his behalf on 22 May 2015. On 10 March 2017, in the light of the gravity of the complainant's allegations, the Committee's rapporteurs on reprisals and follow-up requested the State party urgently to provide the Committee with the necessary clarifications on the situation of the complainant by 31 March 2017.

54. On 8 March 2017, Mr. Abdul Rahman Alhaj Ali informed the Committee that, while he was on a hunger-strike to protest against his detention for almost three years, he was advised by officials that he was not going to be released from detention in Morocco, and that he should rather accept to be extradited to Saudi Arabia. He therefore signed an extradition agreement under duress, which he subsequently requested to withdraw. On 10 March 2017, the Committee's rapporteurs on reprisals and follow-up requested the Government to urgently provide the necessary clarifications on the situation of Mr. Abdul Rahman Alhaj Ali. In the absence of a response, the Chairperson of the Committee met with the Government on 11 May 2017. On 22 May 2017, the Government responded that the complainant is being regularly visited, due to the absence of his family in Morocco, by NGOs and the delegation of UNHCR, that his rights as a detainee have been respected, and that he had ended his hunger strike. The Government further informed that the judicial authority has accepted that Mr. Ali had withdrawn his request for extradition allegedly signed under threat. Mr. Abdul Rahman Alhaj Ali still remains in detention.

## 15. Myanmar

55. Special procedure mandate holders received allegations of intimidation and reprisals against individuals who have engaged with the Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar during her visits to the country. They have been in contact with the Government on the matter (see A/HRC/34/75, para. 10, MMR 2/2016). For example, it is alleged that the arrest and detention of Khine Myo Htun, a political and environmental activist, is linked to his cooperation with the Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar, with whom he met during her visit in June 2016, shortly before he was detained. Mr. Htun, an official of the Arakan Liberation Party, had issued a written statement criticizing the impact of State military action on civilians in Rakhine State in the ongoing conflict in that region.

56. Khine Myo Htun reportedly submitted to the authorities evidence substantiating his allegations. On 5 May 2016 charges were filed against him for defamation and incitement under the Myanmar Penal Code. On 22 June 2016, he met with the Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar during her visit to the country. On 26 August 2016, four mandate holders raised concerns regarding the alleged arbitrary detention and criminal prosecution of Mr. Htun (see A/HRC/34/75, MMR 2/2016), also expressing concern that the arrest and detention of Mr. Htun may carry an element of reprisal for his cooperation with the United Nations on human rights, as these actions took place after he had met with the Special Rapporteur.

57. On 6 October 2016, the Government responded to the allegations of reprisals against Mr. Htun, stating that on 5 May 2016 a case was filed against him for publishing a statement with the intent to mislead the public, defame the Tatmyadaw, or Myanmar Armed Forces, and intimidate the public by using false information. In its reply the Government did not address the allegations relating to reprisals.

58. On 24 January 2017, the Special Rapporteur issued a press release,<sup>e</sup> expressing her deep concerns about reported reprisals against some of those with whom she met. She drew attention to her alarm that security forces, after a brief lull in activity, had resumed military

<sup>e</sup> OHCHR, "UN human rights expert concerned about reprisals during recent visit to Myanmar," 24 January 2017.

counter operations in villages nearby to those she had visited in June 2016, with allegations of arbitrary detention and arrest in relation to these raids. The Special Rapporteur further addressed acts of intimidation and reprisals related to her visit in her end of mission statement of 21 July 2016.<sup>f</sup> She renewed her request to all civil society actors, media workers and prisoners with whom she met to report to her any cases of reprisals. She also reiterated that the Government must ensure the safety of all her interlocutors and guarantee that they will not face any reprisals, including threats, harassment, punishment or judicial proceedings. The Assistant Secretary-General for Human Rights addressed the allegations with the Government in June 2017.

59. In its resolution 34/22, the Human Rights Council emphasized that no one should face reprisals, monitoring, surveillance, threats, harassment or intimidation for cooperating or speaking with special procedures, including the Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar, the international independent fact-finding mission or the United Nations, and called upon the Government to take appropriate measures to prevent such acts and to combat impunity by investigating promptly and effectively all allegations of intimidation and reprisal in order to bring perpetrators to justice and to provide victims with appropriate remedies.

## 16. Oman

60. On 27 June 2016, five special procedure mandate holders expressed concerns about the alleged arbitrary arrest and detention of Said Ali Said Jadad, a human rights defender, journalist and blogger, for his human rights activities and the alleged continued reprisals for his cooperation with the Special Rapporteur on the right to freedom of peaceful assembly and of association during his visit to Oman in September 2014, as well as for his cooperation with international organizations (see A/HRC/34/75, para. 10, OMN 1/2016).

61. On 21 January 2015, Mr. Jadad was arrested in Salalah, reportedly in response to his critical writing. He was convicted on 8 March 2015, for “undermining the prestige of the State,” for “inciting the public to join an illegal gathering” and for “publicizing material that disturbs the public order.” He was released in April 2015, pending appeal, rearrested again on 18 November 2015, and later released. In a letter dated 2 September 2016, the Government of Oman responded to the concerns raised and informed the mandate holders that as a result of their appeal, Mr. Jadad’s case had been re-examined and that he had been released from detention on 26 August 2016.

## 17. Pakistan

62. On 18 April 2017, the National Commission for Human Rights of Pakistan was due to brief the Committee against Torture during its sixtieth session, following the submission of an alternative report to the Committee. The request made by the Commission Chair for permission to travel to Geneva was denied on the basis that the national human rights institution was “not mandated to interact with the Committee on the present issue.” Representatives of the Commission were eventually able to participate in a private meeting with the Committee via video link on 18 April 2017.

63. The Committee noted in its concluding observations its serious concern that the Chair of the Commission had not received authorization, which was reportedly required in Pakistan for the National Commission for Human Rights to be able to travel to participate in a private meeting with the Committee (CAT/C/PAK/CO/1, para. 20). The Committee recommended that “the State party should take immediate measures to ensure that the National Commission for Human Rights is able to carry out its mandate fully and in an effective and independent manner, and in full conformity with the Principles relating to the

<sup>f</sup> OHCHR, End of mission statement of the Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar, 21 July 2017.

status of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights (Paris Principles) (...) including allowing the Commission to meet in person with international human rights mechanisms abroad (ibid. para. 21).

## 18. Rwanda

64. Special procedure mandate holders took action in response to allegations of intimidation and reprisals against human rights defenders, Epimack Kwokwo and Robert Mugabe for their cooperation with the universal periodic review, the Human Rights Council and special procedures. These allegations also drew attention to the declaration that Mr. Kwokwo was *persona non grata* in Rwanda and his subsequent expulsion from the country, and the kidnapping and intense daily interrogation of Mr. Mugabe (see A/HRC/34/75, para. 10, RWA 1/2016 and A/HRC/35/44, para. 12, RWA 1/2017). The mandate holders have been in contact with the Government on these cases.

65. Between September 2014 and March 2015, Epimack Kwokwo, a human rights defender from the Democratic Republic of the Congo and the Executive Secretary of the League for the Defense of Human Rights in the Great Lakes region, coordinated the work of various civil society organizations reporting on the situation of human rights in Rwanda for a submission to the universal periodic review of the country scheduled for November 2015. According to allegations received, on 12 October 2015 Mr. Kwokwo was stopped and detained by immigration officers for seven hours on the border between Goma, Democratic Republic of the Congo and Rwanda as he was coming back from a mission in the Democratic Republic of the Congo. He was interrogated on his work on human rights and the reports produced by the League. His passport was confiscated by immigration authorities. He was also told that he had contributed to “frame Rwanda in a bad light” given his contribution to the submission to the universal periodic review. Between January and March 2016 he was stopped by immigration services five times and asked about his work and his residence in Rwanda. In May 2016, Mr. Kwokwo was interviewed twice at the immigration office in Kigali. He was informed that he was declared *persona non grata* in Rwanda and would be expelled from the country.

66. On 5 July 2016, mandate holders raised concerns with the Government (see A/HRC/34/75, RWA 1/2016). On 22 September 2016, the Government responded that Mr. Kwokwo had been expelled as a result of his repeated violations of and disregard for the immigration laws of Rwanda, and that the expulsion had nothing to do with his human rights work as alleged.

67. On 18 January 2017, mandate holders raised concerns regarding acts of intimidation and reprisals, including attempted kidnapping and intense daily interrogation, allegedly committed against Robert Mugabe, a journalist and human rights defender, following his cooperation with United Nations human rights mechanisms (see A/HRC/35/44, RWA 1/2017). In November 2015, Mr. Mugabe submitted a report to the universal periodic review on Rwanda. In September 2016, he attended the thirty-third session of the Human Rights Council and held meetings with OHCHR. In October 2016, once back in Rwanda, he was subject to intimidation and harassment by plain-clothed armed men on a number of occasions, including attempted kidnapping. When he filed a complaint for the attempted kidnapping, the police instead opened an investigation against him on charges of treason and spreading rumours with the intent to undermine the Government. On 23 December 2016 the police reportedly started daily intense interrogations of Mr. Mugabe. At the time of the finalization of the report, no response had been received from the Government.

## 19. Saudi Arabia

68. Special procedure mandate holders took action on the case of Issa Al-Hamid, a human rights defender and member of the Saudi Civil and Political Rights Association, who was sentenced to 11 years in prison followed by an 11-year travel ban and fine of 100,000 Riyals. He was originally sentenced to nine years by the Specialized Criminal Court for, *inter alia*, having “communicated with international organizations in order to harm the image of the State”, a charge that according to special procedures appear to also



constitute an act of reprisal for cooperating with the United Nations, its representatives and mechanisms in the field of human rights. His sentence was increased by two years on 1 December 2016 by the Court of Appeal.

69. On 13 December 2016, several mandate holders raised concerns over allegations of reprisals against Mr. Al-Hamid for cooperating with the United Nations on human rights (see A/HRC/35/44, para. 12, SAU 8/2016). In its reply dated 13 February 2017, the Government did not address the case of Mr. Al-Hamid, as a response concerning his case had been provided already in relation to a previous communication (SAU 4/2016) in which the Government informed that he was sentenced by a lower court to nine years of imprisonment and a ban to travel outside the Kingdom for a similar period. He was being charged for: his involvement in the establishment of an unlicensed association; non-compliance with the court order to dissolve it; stirring up public opinion; explicitly defaming the faith and loyalty of the members of the Council of Senior Scholars; disparaging the judiciary; and committing offences that undermine national security. The Government did not address the allegations relating to reprisals in either of its responses.

## 20. South Sudan

70. In the special report of the Secretary-General on the review of the mandate of the United Nations Mission in South Sudan (UNMISS) (S/2016/951), the Secretary-General stressed that United Nations human rights officers face limited access to affected areas to corroborate information or interview witnesses and victims for many reasons, including restrictions imposed by government authorities, security considerations for staff members and increasing threats of reprisal against witnesses, victims and sources, which raised the need to ensure their protection.

71. During his visit to South Sudan in February 2017,<sup>g</sup> the Assistant Secretary-General for Human Rights met with a number of Government authorities, including cabinet ministers and heads of security forces, to whom he stressed the absolute need to avoid reprisals and threats against human rights defenders who have cooperated with the United Nations. He addressed specific cases of individuals cooperating with UNMISS and with United Nations entities abroad, including those cases in which individuals were forced to leave South Sudan due to intimidation and threats. In this connection, he drew attention to a specific incident in September 2016 in which human rights defenders were threatened following their meeting with members of the Security Council during their visit to South Sudan. He further addressed the situation of reprisals to the Government in writing in July 2017.

## 21. Sri Lanka

72. The United Nations High Commissioner for Human Rights, in his address to the Human Rights Council on 22 March 2017, stressed that he was disturbed to hear reports of intimidation of members of Sri Lankan civil society in the Palais des Nations in Geneva. He referred the case to the Assistant Secretary-General. He also stated that he trusted that the President of the Council will give these cases close attention. In his report to the Human Rights Council (A/HRC/34/20), the High Commissioner stressed that reports of harassment or surveillance of human rights defenders and victims of violations had continued in Sri Lanka, albeit to a lesser degree. In its response at the Human Rights Council on 22 March 2017, Sri Lanka stated that it remained firm in its resolve to enhance the fundamental rights of all citizens as equals in a free and democratic country, where fear and intimidation have no place.

73. Special procedure mandate holders have also addressed the allegations of reprisals and intimidation against S. Ganeshnantham and other members of the civil society organization Pupil Salvation Forum relating to their participation in the thirty-fourth session of the Human Rights Council in Geneva (see A/HRC/36/25, LKA 1/2017).

<sup>g</sup> OHCHR, "South Sudan: Senior UN human rights official condemns deplorable rights situation, calls for perpetrators to be held to account," 17 February 2017.

74. On 7 and 9 March 2017, Mr. Ganeshnantham addressed the Human Rights Council and referred to the current human rights situation in Sri Lanka. On 11 March 2017, officers from the Criminal Investigation Department attached to the Kalmunai Police station, in Sri Lanka, arrived at Mr. Ganeshnantham's house in Kalmunai, and threatened his relatives. The experts expressed serious concerns at the alleged threats and intimidation which appear to be linked to Mr. Ganeshnantham's participation in the thirty-fourth session of the Human Rights Council. At the time of the finalization of the present report, no response had been received from the Government.

## **22. Sudan**

75. On 28 July 2016, the Independent Expert on the situation of human rights in the Sudan expressed his concerns regarding the interception of four representatives of Sudanese civil society at Khartoum International Airport on their way to Geneva, where they were to participate in pre-session meetings of the universal periodic review on the Sudan (see A/HRC/33/65, para. 28). Sawsan Hassan Elshowaya, Dr. Muawia Shaddad, Faisal Mohamed Salih and Siddig Yousif were stopped and informed of travel bans in place against them. Their passports were confiscated and they were told to report to the Information and Inquiry Section at National Intelligence and Security Service headquarters for further information.

76. On 9 January 2017, special procedure mandate holders expressed concerns with the Government with regard to allegations of reprisals against six human rights defenders, staff members and affiliates of the Centre for Training and Human Development reportedly in part because of their cooperation with the Human Rights Council (see A/HRC/35/44, para. 12, SDN 1/2017).

77. On 22 May 2016, these individuals were arrested by National Intelligence and Security Service agents, with three of them subsequently released on bail. On 15 August 2016, criminal case no. 110/2016 was filed against all of them, who were reportedly charged by the Prosecution Office under the 1991 Penal Code, pertaining to articles 21 (joint acts in execution of criminal conspiracy), 50 (undermining the constitutional system), 51 (waging war against the State), 53 (espionage against the country), and 65 (criminal and terrorist organizations). These charges, if confirmed, could lead to the application of the death penalty. The criminal charges brought against these six human rights defenders, and the ongoing arbitrary detention of three of them, are reportedly in part related to their cooperation with the Human Rights Council. At the time of the finalization of the report, no response had been received from the Government.

## **23. Tajikistan**

78. On 2 June 2016, the Supreme Court of Tajikistan sentenced leaders of the banned Islamic Revival Party of Tajikistan (IRPT) to life imprisonment and eleven other members to jail terms ranging from two to 28 years. The IRPT members were reportedly sentenced based on accusations of participation in a criminal group, incitement of national, racial or religious hatred, murder, terrorism, appeals to violent change of the constitutional order, illegal possession or transfer of weapons, and armed rebellion, but the trial was closed and allegedly did not adhere to international human rights standards. On the same day, and in direct response to the conviction, relatives of the convicted IRPT members intended to seek assistance from the United Nations Office in Tajikistan but were intercepted by law enforcement officials who detained all of the individuals who were attempting to reach the United Nations premises.

79. On 7 June 2016, the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression stated in a press release endorsed by multiple mandate holders that he deplored the harsh sentencing of Tajikistan political opposition leaders. He further noted that he had received disturbing reports that relatives of IRPT members were prevented by the police from reaching the United Nations office after the verdict was announced, and had been taken to a district court where they were threatened to

be arrested and fined for not obeying the police. The Special Rapporteur found the situation to be totally unacceptable, and that it furthered the climate of fear in the country.”<sup>h</sup>

## 24. Thailand

80. In June 2016, grant recipients of the United Nations Voluntary Fund for Victims of Torture, human rights defenders Porpen Khongkachonkiet and Somchai Homla-or of Cross-Cultural Foundation and Anchana Heemmina of Duay Jai Group, were the object of a legal complaint filed by the Royal Thai Army operating in the Southern Border Provinces. The above-mentioned persons had published a report in February 2016 entitled “Fifty-four cases of torture and ill-treatment in the Deep South documented in 2014-2015” funded in part by the United Nations Voluntary Fund. They were consequently accused of publishing false information on torture and ill-treatment committed by military officials. The spokesperson of the Royal Thai Army in the region issued a public statement on 11 February 2016 accusing the organization of bias and of using outdated information to seek funding.

81. On 4 August 2016, some mandate holders expressed concern over criminal defamation charges filed against these human rights defenders in relation to their human rights work on documenting cases of torture and ill-treatment in Thailand (see A/HRC/34/75, para. 11, THA 6/2016). On 5 August 2016, the Government replied that the allegations of torture documented in the report were unfounded. It further stated that the complaint against the three human rights defenders is still under investigation by the police, before it is sent to the prosecutor’s office to decide whether to file the case for further court proceedings.

## 25. Turkey

82. On 23 January 2017, special procedure mandate holders raised concerns with the Government at allegations of reprisals against Osman Isci, an academic researcher and human rights defender, who was suspended from his research position at Agri Ibrahim Cecen University by emergency decree, for his cooperation with the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression during his official visit to Turkey in November 2016 (see A/HRC/35/44, para. 12, TUR 1/2017). In January 2016, Osman Isci, together with more than 180 other academic and university researchers signed the “Peace Petition”, which was published by Academics for Peace. Many of these academics have since been dismissed, suspended or forced to resign, and all of them continue to be subjected to administrative and judicial investigations (see A/HRC/33/32, para. 10, TUR 3/2016).

83. On 15 December 2016, approximately one month after he participated in a meeting with the Special Rapporteur, Mr. Isci received a document notifying him that, according to Emergency Decree nos. 667, 668 and 675, and Articles 137 and 138 of the Law on Public Officers, he had been placed under administrative investigation and suspended until its completion. In its reply of 11 April 2017, the Government responded that a disciplinary investigation was initiated against Mr. Isci on suspicion that he might be linked to the Kurdistan Worker’s Party (PKK), a suspected terrorist organization. The Government further submitted that under Decree Law 667, public officials who are deemed to be members or have links to terrorist organizations be dismissed from public service. The Government stated that the investigation against Mr. Isci is ongoing, and it has no relevance to his meeting with the Special Rapporteur, nor to his assumed work as a human rights defender.

## 26. Turkmenistan

84. In its views adopted on 15 July 2016, the Human Rights Committee raised allegations of intimidation and reprisals concerning Navruz Tahirovich Nasrylayev who claimed in a submission of 3 September 2012 that the State party had violated his rights

<sup>h</sup> OHCHR, “UN expert deplores harsh sentencing of Tajikistan opposition leaders and warns of radicalization,” 7 June 2016.

under articles 7, 14(7) and 18(1) of the International Covenant on Civil and Political Rights through his repeated prosecution, conviction and imprisonment as a conscientious objector (see CCPR/C/117/D/2219/2012). The Committee noted with concern that, subsequent to Mr. Nasyrlyayev's submission of a communication to the Committee, according to information provided by Mr. Nasyrlyayev himself, on 24 January 2013 his family home was raided by police officers and that family members and guests had been subjected to mistreatment.

85. The Committee also noted that the State party had not provided any information to the contrary following the call by the Rapporteur on new communications and interim measures, dated 8 February 2013, to abstain from acts of pressure, intimidation or reprisal against Mr. Nasyrlyayev and his relatives. The Committee also recalled that any act of pressure, intimidation or reprisal against a person who has submitted a communication or his or her relatives constitutes a breach of the State party's obligations under the Optional Protocol to cooperate with the Committee in good faith in the implementation of the provisions of the Covenant.

## **27. United Arab Emirates**

86. On 27 March 2017, six special procedure mandate holders expressed their concerns with the Government at allegations of arrest, secret detention and risk of enforced disappearance of Ahmed Mansoor, a prominent human rights defender and blogger, as an act of intimidation and reprisal for his collaboration with the Human Rights Council, the special procedures, the universal periodic review mechanism and treaty bodies (see A/HRC/36/25, para. 13, ARE 1/2017). On 20 March 2017, security agents searched the home of Mr. Mansoor, confiscated laptops and other equipment; they arrested Mr. Mansoor, and took him to an unknown location. The reasons behind his arrest, the alleged charges against him, and his place of detention remained unknown at that time. On 28 March 2017, three mandate holders issued a press release, stating their fear that his arrest and secret detention may constitute an act of reprisal for his engagement with United Nations human rights mechanisms.<sup>i</sup>

87. On 25 April 2017, the Government responded that the Office of the Public Prosecutor concerning cybercrime arrested Mr. Mansoor on 20 March 2017 on the charge of circulating false and misleading information on the Internet with a view to spreading hatred and sectarianism. He was informed of the charges and placed in pretrial detention in Abu Dhabi Central Prison. He was allowed to appoint a lawyer and his family was allowed to visit him, in accordance with the procedures applicable to detention facilities. The Government concluded that allegations concerning arbitrary detention, lack of information concerning the place of detention and lack of specifying charges against him are false. The Government's response did not address the allegations concerning intimidation and reprisals. Mr. Mansoor reportedly remains in solitary confinement, while the place of detention remains unverified.

## **28. Uzbekistan**

88. On 1 March 2017, Elena Urlaeva, head of the Human Rights Defenders Alliance of Uzbekistan, was allegedly arrested in Tashkent and taken to a police station, reportedly the day before her planned meeting with representatives of the International Labour Organization and the World Bank. At the police station, Ms. Urlaeva was insulted and mocked by police officers who told her that she needed psychiatric treatment, and was then forcibly transferred to a psychiatric facility in Tashkent. On 24 March, Ms. Urlaeva was released after 24 days of psychiatric detention.

89. On 5 April 2017, four mandate holders expressed their concerns regarding these incidents, which appear to be related to her cooperation with international organizations

<sup>i</sup> OHCHR, "UN Rights Experts Urge UAE: Immediately release human rights defender Ahmed Mansoor," 28 March 2017.

(see A/HRC/36/25, para. 13, UZB 1/2017). On 28 April 2017, the Government responded that, according to a 2006 ruling of the Miabad Interregional Civil Court in Tashkent, Ms. Urlaeva suffers from mental illness and is legally incompetent. The Government did not address the allegations of intimidation and reprisals in its response.

## **29. Venezuela (Bolivarian Republic of)**

90. In the previous report of the Secretary-General, reference was made to the concerns expressed by independent experts with regard to the pattern of discrediting and intimidating human rights defenders in reprisal for their cooperation with the United Nations and regional bodies on human rights (A/HRC/33/19, paras.32-37). Similar allegations were received in the past. In a press briefing held on 19 May 2017, the spokesperson of the United Nations High Commissioner for Human Rights referred to the case of Henrique Capriles, who was scheduled to meet the High Commissioner in New York on the same day but was prevented from leaving the Bolivarian Republic of Venezuela to do so. The High Commissioner expressed his hope that the incident was not a reprisal linked to the planned meeting with him in New York. The Assistant Secretary-General for Human Rights addressed cases of reprisals with the Government in April 2017.

## **30. Multiple**

91. On 21 October 2016, the Board of Trustees of the United Nations Voluntary Fund for Victims of Torture addressed a letter to the United Nations High Commissioner for Human Rights with regard to concerns about the increasing number of instances in which State authorities resort to freezing the banking assets of human rights organizations working for victims of torture, in order to impede external funding, including from the Voluntary Fund. On 1 November 2016, the High Commissioner in his response expressed concern about the feedback provided on situations of reprisals against a number of the Fund's grantees, and stated that he would share these observations with the Assistant Secretary-General.

## Annex II

### Information on alleged cases included in the previous report

#### 1. Honduras

1. The Special Rapporteur on the rights of indigenous peoples, in her report following her mission to Honduras in November 2015, referred to the plight of indigenous leaders working on land issues, including the case of Berta Cáceres (see A/HRC/33/42/Add.2, paras. 21 and 22). She stressed that the murder of indigenous leaders who defend their lands, including a large number of leaders of the Tolupán, Garífuna, Lenca, Chortí and Pech peoples, give rise to the most complaints to the Office of the Special Prosecutor for Ethnic Groups and Cultural Heritage, in addition to cases of assault, attempted homicide and violence against indigenous women.

2. The murder of Ms. Cáceres, an influential member of the Lenca community who headed protests against hydroelectric projects in the Lenca region, drew the attention of the world to this problem. She further stated that “it is a matter of enormous concern that many of the indigenous leaders that have been killed, such as Ms. Cáceres, had been granted protective measures by the Inter-American Commission on Human Rights, with a view to protecting their lives and ensuring their personal safety. The murders have occurred despite a law on the protection of human rights defenders adopted in April 2015, which establishes mechanisms to provide an institutional response to requests for protection for human rights defenders, including early warning measures at times of particular danger. Moreover, given the strong presence of the army and the military police in the country, evidence received about collusion by the police and the armed forces with private or business interests, including organized crime groups in indigenous territories, is worrying. All this exacerbates the violence and impunity suffered by the indigenous peoples (ibid., para 21).”

3. During the thirty-third session of the Human Rights Council in September 2016, the mandate holder referred again to the plight of indigenous leaders defending their land rights and the implications of Ms. Cáceres’s death on the situation of indigenous rights defenders in the country, who are facing deaths, threats and violence in relation to their work. The Special Rapporteur on the situation of human rights defenders also referred to the death of Ms. Cáceres in a press release on 6 October 2016<sup>a</sup> and in his statement to the 34th session of the Human Rights Council.

#### 2. Iraq

4. The cases of Imad Amara and Faisal Al-Tamimi were included in the report on cooperation with the United Nations, its representatives and mechanisms in the field of human rights (see A/HRC/33/19, para. 24). The Special Rapporteur on the situation of human rights defenders also expressed concern about the allegations of arrest and ill-treatment of both cases in his observations on communications report (see A/HRC/34/52/Add.1, para. 676) in retaliation for their legitimate human rights work at the Al Wissam Humanitarian Assembly, especially since these acts might be in reprisal for their cooperation with the United Nations, its representatives and mechanisms in the field of human rights.

#### 3. Japan

5. In the report on cooperation with the United Nations, its representatives and mechanisms in the field of human rights (A/HRC/33/19, para. 25), reference was made to allegations of reprisals against Kazuko Ito. The Special Rapporteur on the situation of human rights defenders, in his report on observations on communications, referred to the substantive response of the Government of Japan to the communication dated 30 May 2016 regarding allegations of surveillance of Ms. Ito, who had facilitated and organised meetings of the Special Rapporteur on freedom of opinion and expression with representatives of

<sup>a</sup> OHCHR, “Honduras: Experto de la ONU advierte sobre el riesgo de impunidad en el caso de Berta Cáceres”, 6 October 2016.

civil society during his official country visit to Japan in April 2016 (see A/HRC/34/52/Add.1, paras. 399 and 400). These allegations stemmed from a magazine that reported information received through a leaked memo, allegedly produced by Japanese intelligence agency members, ordering the surveillance of Ms. Ito's movements ahead of the Special Rapporteur's visit to Japan. According to the Government's response, following Ms. Ito's inquiry and the communication sent from special procedures, the allegations were investigated and both the Public Security Intelligence Agency (PSIA) and the National Police Agency confirmed that they "had neither received such instructions nor conducted such research activities as were reported by the media."

#### **4. Morocco**

6. In the report on cooperation with the United Nations, its representatives and mechanisms in the field of human rights of 16 August 2016, concerns were raised about Ms. El Ghalia Djimi, who was subjected to reprisals for seeking to engage with the Human Rights Council (see A/HRC/33/19, para 26). The Special Rapporteur on the situation of human rights defenders, in his report on observations on communications, reiterated concerns that Ms. El Ghalia Djimi did not receive authorization to leave the country to travel to the thirty-first session of the Human Rights Council in Geneva (A/HRC/34/52/Add.1, para. 722). The mandate holder further expressed concern that the case of Ms. El Ghalia Djimi is not isolated, but is rather representative of a larger trend of reprisals, harassment and intimidation of human rights defenders. Information has since been received that Ms. El Ghalia Djimi was able to attend the thirty-second session of the Human Rights Council.

#### **5. Uganda**

7. The report on cooperation with the United Nations, its representatives and mechanisms in the field of human rights of 16 August 2016 (see A/HRC/33/19) referred to the case of Douglas Bulongo, the Executive Director of the United Association for Peace and Development, who was subjected to reprisals in connection with his role in the submission of a report by the Lutheran World Federation to the universal periodic review on Uganda in November 2016. Mr. Bulongo was allegedly attacked on multiple occasions, including an instance on 1 March 2016 when a group of armed men broke into his home and led all his family members into one room. The armed men remained in Mr. Bulongo's home until he handed over all the workshop documents on the review process of Uganda (A/HRC/33/19, para. 31). On 20 March 2016 Mr. Bulongo was arrested and detained by police officers. He has reportedly since been granted bail by the court, yet still remains in hiding as he has allegedly been receiving threats by unknown persons.

---